

ردود فعل غاضبة ومتخوفة في إسرائيل عقب قرار المدعية العامة في محكمة الجنايات الدولية



فاتو بنسودا في جلسة المحكمة الجنائية الدولية.

كما كان متوقفاً، قوبل إعلان المدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، فاتو بنسودا، أنها وجدت مسؤولة قانونية لفتح تحقيق شامل في جرائم حرب محتملة ارتكبتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية بردود فعل إسرائيلية غاضبة جداً، مستنكرة ومنددة، لكن متخوفة أيضاً، سواء على الصعيد الحكومي الرسمي أو على الصعيد السياسي - الحزبي، من مختلف أطراف الخارطة السياسية الإسرائيلية. وكان لافتاً من بين ردود الفعل الإسرائيلية، بشكل خاص، تعقيب عضو الكنيست تسفي هاوزر الذي حوّل رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، كامل المسؤولية عن هذا القرار «بتعكسه وامتناعه عن ردع أي مازن والسلطة الفلسطينية عن الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية»!

وذهب نتنياهو إلى اعتبار أن المحكمة الجنائية الدولية، التي لا تضم إسرائيل في عضويتها، ليست مخولة صلاحية النظر في هذه القضية، لأن المحكمة الجنائية الدولية لها اختصاص في الانتهاكات المقدمة من الدول ذات السيادة فقط، بينما لم تكن هناك دولة فلسطينية أبداً! وقال نتنياهو إن قرار بنسودا «حول المحكمة إلى أداة سياسية لنزع الشرعية عن دولة إسرائيل» وأضاف: إنه «يوم أسود للحقيقة والعدالة. يحوّلون محكمة الجنايات الدولية إلى «سلاح سياسي» موجه ضد إسرائيل. إنه أمر سيخيف. نحن نخارب من أجل حقوقنا وحقيقتنا التاريخية بكل طريقة ممكنة!» ووصف قرار المدعية العامة بأنه «قرار مخز ولا أساس له»!

في موازاة ذلك، وجه نتنياهو رسالة إلى زعماء دول في العالم كتب فيها أنه جرى تحويل المحكمة الدولية إلى سلاح سياسي ضد إسرائيل وضد الرابطة التي تربطنا ببلادنا. يريدون تحويل حقيقة أن اليهود يعيشون في أرض وطنهم إلى جريمة حرب. هذا غير معقول. سنحارب من أجل حقوقنا ومن أجل الحقيقة التاريخية بكل الطرق الممكنة.

وقالت وزرارة الخارجية والعدل الإسرائيليان، في بيان مشترك أصدرته تعقيباً على القرار، إن هذا القرار «يعني ومثير للغضب. الحقيقة البسيطة هي أنه ليس ثمة دولة فلسطينية ولم تكن دولة كهذه، أبداً. ولا جدال في أن لإسرائيل، دولة الشعب اليهودي، حقوقاً تاريخية وقانونية ثابتة وراسخة في أرضها. لقد اتفق الطرفان على أن إنهاء الصراع بينهما يتحقق عبر مفاوضات مباشرة فقط. الفلسطينيون يتهربون من المفاوضات وينكثون، بصورة متواصلة ومنهجية، جميع التزاماتهم وتعهداتهم، بما فيها عدم التوجه إلى المحكمة الجنائية الدولية».

وقالت منظمة «بتسيلم» إن قرار المدعية العامة هو «قرار مطلوب ويحتمه الواقع. أما الهولوغرافات القانونية التي تتقم بها إسرائيل في محاولة للتغطية على جرائمها فهي لا تتفق أبداً».

وكانت وزارة الخارجية الإسرائيلية قد نشرت، في وقت سابق، الرأي الاستشاري الذي كان أعده المستشار القانوني للحكومة، أفحاي مندلبليت، وقدم إلى المدعية العامة في المحكمة الجنائية في محاولة استباقية لتضييقها عن ذلك. فقد أعلن المتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية، قبيل إعلان المدعية العامة قرارها، أن إسرائيل حصلت على مؤشرات تدل على أن «المدعية ستعلن قرارها من دون التمعن بجديّة في رأي المستشار القانوني حول الموضوع، ولذلك فقد تقرر نشر هذه الوثيقة في العلن، باللغتين العبرية والإنكليزية، بغية توضيح موقف حكومة إسرائيل القانونية أمام العالم بأسره وبغية إرغام المدعية العامة على أخذه بعين الاعتبار بصورة جدية» (عن مضمون رأي المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، ص ٣).

وصفت عضو الكنيست أبييلت شاكيد، وزيرة العدل السابقة، قرار بنسودا بأنه «قرار سياسي، متلون ومتوقع. لا تملك المحكمة الجنائية صلاحية القيام بهذا ويتعين على إسرائيل مقاومتها بكل الطرق المتاحة أمامها»!

وقال عضو الكنيست إيتسيك شوملي (حزب العمل) إن «الأخبار السيئة الواردة من لاهاي هي بمثابة دليل إضافي آخر على العاوية التي تتدهور إسرائيل نحوها في ظل سياسة اليمين». وأضاف: «ومع ذلك، فإن القرار في حد ذاته قرار منازح ولا علاقة له بالواقع. بل يعتبر السؤال الجدي حول ما إذا كان هؤلاء يمحون عن العدم حقاً أم عن شيء آخر تماماً؟» ووصف شوملي الخطوة الفلسطينية بالتوجه إلى المحكمة الجنائية الدولية بأنها خطوة غبية نابعة من اليأس الفلسطيني وتؤدي إلى إضعاف تأييد الأغلبية الإسرائيلية لمبدأ حل الدولتين، إذ ستدفع هذه الخطوة الأحادية الجانب (التوجه إلى المحكمة الدولية) بكثيرين إلى التراجع عن تأييدهم هذا!!

لن يبدأ على الفور، بل طبعاً من قضاة المحكمة الجنائية تقديم رايهم الاستشاري المهني في المسألة في مدة أقصاها ١٢٠ يوماً يجيبون فيه على السؤال المركزي بشأن مدى صلاحية المحكمة الجنائية الدولية الخوض في هذه المسألة وإجراء هذا التحقيق. وحددت بنسودا، في نص قرارها، أربع حالات عينية قالت إنها تشكل مسوغات تستدعي التحقيق بشكل خاص، هي: «الاولى - ثلاثة حوادث قام الجيش الإسرائيلي خلالها بشن «هجمات غير تناسية» في قطاع غزة إبان عدوان «الجرف الصامد» في العام ٢٠١٤. وفي هذا الصدد، قالت إنها لا تزال تفحص ما إذا كانت الإجراءات القضائية التي اتخذتها إسرائيل حيال هذه الحوادث كافية وتفي بالحاجة القانونية - وفق أحكام القانون الدولي - لإجراء تحقيق جنائي دولي.» الثانية - هي «إطلاق نيران متعمد نحو مواطنين من قبل حركة حماس وتنظيمات فلسطينية أخرى واستخدام المواطنين دروعاً بشرية خلال الحرب في غزة في العام ٢٠١٤.» الثالثة - أعمال البناء في المستوطنات، والتي وصفتها المدعية العامة بأنها «جرائم حرب نفذتها جهات إسرائيلية كانت ضالعة في نقل مواطنين إسرائيليين إلى الضفة الغربية ابتداءً من حزيران ٢٠١٤.» والرابعة - جرّ أئم حرب نفذها جنود الجيش الإسرائيلي الذين كانوا متورطين في إطلاق النيران الحية باتجاه الفلسطينيين الذين شاركوا في مظاهرات عند الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة في آذار ٢٠١٨ (مسيرات العودة).

وأوضحت المدعية العامة أنه على ضوء التاريخ والظروف الخاصة للوضع في المناطق الفلسطينية - حقيقة أن دولة فلسطين لا تملك سيطرة كاملة على منطقتها، حقيقة أن حدودها لا تزال موضع خلاف، حقيقة أن إسرائيل قد ضمت القدس الشرقية إلى نفوذها، حقيقة أن السلطة الفلسطينية لا تملك أية سيطرة على قطاع غزة وحقيقة أن ثمة خلافاً دولياً حول ما إذا كانت فلسطين دولة لا. - فإنها تطلب من قضاة المحكمة الجنائية الدولية تقديم رايهم الاستشاري المهني حول ما إذا كانت المحكمة تملك صلاحية النظر في ما يجري في المناطق الفلسطينية، وذلك في غضون مدة أقصاها ١٢٠ يوماً. وبعد إعداد هذا الرأي الاستشاري من جانب قضاة المحكمة الدولية، سيتم اتخاذ القرار النهائي فيما إذا كان سيشرع في إجراء تحقيق جنائي دولي في جرائم الحرب المحتملة أم لا.

واعتبر أحد زعماء كتل «أزرق أبيض» (كحول لفان)، رئيس حزب «يوجد مستقبل» (يشع تيد)، يائير لبيد، أن قرار المدعية العامة هو تعبير عن «رضوخ أمام الدعاية الكاذبة والشيطانية التي اعتمدها الإرهاب الفلسطيني» وأضاف: «بمفتي كنت عضواً في المجلس الوزاري المصغر (الكابينيت) وعضواً في لجنة الأمن والخارجية التابعة للكابينيت، أستطيع القول إنه في تاريخ الحروب كلها، على الإطلاق، لم يكن ثمة جيش كالجيش الإسرائيلي في بذل كل ما في وسعه من أجل تجنب المس بالآبرياء!!»

أما زميله في كتل «أزرق أبيض»، عضو الكنيست تسفي هاوزر، الذي كان أشغل منصب سكرتير حكومة نتنياهو بين ٢٠٠٩ و ٢٠١٣، فقال إن «ثمة قصة من وراء الفشل الذي حصل في لاهاي اليوم»، هي أن نتنياهو اختار في نيسان ٢٠١٥ التجاهل وعدم ممارسة ضغوط حقيقية على أي مازن والسلطة الفلسطينية لتضييقهما عن الانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية في لاهاي! وأضاف: «لها نحن بدأ اليوم بقطف الثمار العفنة لهذا الإفراغ التاريخي في ٢٠١٥ وعلى نتنياهو أن يتحمل كامل المسؤولية!»

بنسودا: توفر مسوغات لفتح تحقيق جنائي دولي!

وكانت المدعية العامة في محكمة الجنايات الدولية في لاهاي، فاتو بنسودا، أعلنت، يوم الجمعة الأخير، أنها خلصت إلى الاستنتاج بأن ثمة أساساً يتيح «فتح تحقيق جنائي بشأن الوضع في فلسطين»، أي التحقيق مع دولة إسرائيل بشأن ممارساتها في المناطق الفلسطينية. وقالت بنسودا، في بيان خاص أدلت به: «ثمة أساس للاعتقاد بأنه قد نُفذت، أو لا تزال تُنفذ، جرائم حرب في الضفة الغربية، في القدس الشرقية وفي قطاع غزة»!

وأكدت بنسودا إن هناك بضع حالات محددة ينبغي التحقيق فيها يحتمل أن تكون جرائم حرب قد ارتكبت فيها.

ورغم تشديد بنسودا على اقتناعها بأن المحكمة الجنائية الدولية تمتلك حقاً صلاحية النظر في هذه القضية، وذلك ضمن «صلاحيتها للنظر في ما يجري في كل المناطق التي احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧ - في الضفة الغربية، في القدس الشرقية وفي قطاع غزة، والتي يحددها الخط الأخضر»، إلا إنها أعلنت أن التحقيق

معدات الأجهزة الأمنية الإسرائيلية:

ارتكاب ٢٥٦ جريمة كراهية ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة خلال العام الحالي!

منظمات حقوق الإنسان: الجزء الأكبر من هذه الجرائم لم يحظ سوى بتغطية إعلامية هامشية جداً وليس ثمة من يحقق فيها



بصمات «تدفيع» الثمن على سيارة فلسطينية.

يمارسها مستوطنون بحق الفلسطينيين، تحت عين جنود الجيش الإسرائيلي ومراقبتهم أحياناً. وبالرغم من أن كل شيء مصور وموثق ليس ثمة من يحقق. وثمة قائمة طويلة جمعتها منظمة «بتسيلم» من الأشهر الأخيرة فقط توثق اعتداءات ضد مزارعين فلسطينيين وهم في كروم الزيتون التابعة لهم - اعتداءات جسدية والتسبب بإصابات، تخريب أشجار، إشعال حرائق، سرقة معدات، سرقة كياس زيتون وغيرها. وتشير معطيات الأمم المتحدة إلى ارتفاع بنسبة ٥٠ بالمئة في عدد الاعتداءات هذه مقارنة بالعام الماضي.

من الأرض) في قرية عكبرة، المحاذية لمدينة صفد. ١٠ تشرين الثاني: قام معتدون بتخريب وقطع أغصان ١٢٠ شجرة زيتون في قرى الساوية، ياسوف وبورين، ثم سرق معدات زراعية. ١٤ تشرين الثاني: قام معتدون بتخريب ٢٥ سيارة في قرية قراوة بني حسن وكتابة عبارات عنصرية تحريضية (بالأغراب في هذه البلاد - أعداء) على جدران مسجد القرية.

٢٢ تشرين الثاني: قام معتدون بإحراق سيارات وكتابة عبارات عنصرية تحريضية في أربع قرى هي بيت دجن، قبان، مجدل بني فاضل وكفر الديك.

٢٣ تشرين الثاني: انفلات محتفلين يهود بيوم السبت في «حياة سارة» في الخليل أسفر عن إصابة ١٠ مواطنين بجراح، تعرض أحدهم لاعتداء بغاز الفلفل، وكان بين المصابين طفل في التاسعة من عمره، وقام المعتدون بإلقاء الحجارة داخل منزل على إمدان عن زورم شمسية (المصور الذي وثق حادثة الجندي اليهودي أزاريا) فأصابوا حفيده ابن السنة ونصف السنة بجراح في رأسه.

٢٥ تشرين الثاني: قام معتدون بتمزيق إطارات في قرية جبعة وكتبوا عبارات عنصرية تحريضية.

٢٨ تشرين الثاني: أحرق معتدون سارة في قرية الطيبة وكتبوا عبارات عنصرية تحريضية، مرقوا إطارات ثلاث سيارات في قرية دير عمار ورسوا عليها «نجمة داود». ٢٨ تشرين الثاني: مرق معتدون إطارات ٤٠ سيارة في جلجولية وكتبوا عبارات عنصرية على باص (أيها اليهود أوقفوا الشتات) وتوقفوا عن الاختلاط). الأسبوع الأول من كانون الأول: تم اقتحام وتخريب شقة سكنية في حي تل كبير، تم تخصيصها لسيدة عربية تستحق الحصول على سكن شعبي. همت السيدة العربية الرسالة وتم تدل على المكان.

٨ كانون الأول: قام معتدون بتمزيق إطارات ١٦٠ سيارة في حي

قالت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية إن مجهولين يشتبه بأنهم من عصابات «تدفيع» الثمن، اليمينية المتطرفة ارتكبوا مؤخرًا جرائم كراهية ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ ودخل الخط الأخضر ٤ مرات خلال ١٠ أيام، كان آخرها في حي الخالدية في القدس الشرقية يوم الخميس الماضي، حيث قاموا بإغطاب إطارات ١٨ سيارة في الحي وخطوا شعارات معادية للحرب على جدران البيوت تهدد السكان الفلسطينيين. وقبل ذلك وقعت جرائم مماثلة في قرية منشية زبدة العربية البدوية بالقرب من حيفا وفي حي عسفاط في القدس الشرقية.

وبموجب معطيات الأجهزة الأمنية، وقعت في العام الذي يشرف على الانتهاء ٢٥٦ جريمة كراهية ضد الفلسطينيين في المناطق (المحتلة)، من بينها ١٧٠ جرى تعريفها بأنها «عنيفة» أربع منها انطلقت في (مستوطنة) «يتسهار» ومجروراتها، انتقاماً على الإعلان عن وفاة «كومي أوري» منطقة عسكرية مغلقة. ونشرت منظمات حقوق الإنسان قائمة بأخر هذه الجرائم خلال الأشهر القليلة الماضية وذلك على النحو التالي:

١٦ تشرين الأول: قام معتدون بتمزيق إطارات ١٣ سيارة وكتابة عبارات عنصرية تحريضية (لا مكان للاعداء في هذه البلاد) في قرية قيرة (محافظه سلفيت)، وهاجم مستوطنون متطوعين من منظمة «حماخمين لحقوق الإنسان» حضروا إلى قرية بورين للمساعدة في قطف الزيتون، فأصابوهم بجراح وقاموا بتخريب أشجار في الكرم.

٢٣ تشرين الأول: قام معتدون بتخريب أكثر من ٢٠ سيارة في بلدة البيرة وكتابة عبارات عنصرية تحريضية. ٢٥ تشرين الأول: قام معتدون بتخريب أكثر من ٣٠ سيارة في قرية يتما وكتابة عبارات عنصرية تحريضية.

٢٦ تشرين الأول: قام معتدون بتمزيق إطارات سيارات وكتابة عبارات عنصرية تحريضية (بالأغراب فقط هم من يمكن طردهم

كلمة في البداية

ملاحقة إسرائيل دولياً!

بقلم: أنطوان شلحت

١- ليس مبالغة القول إن إعلان المدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، فاتو بنسودا، أنها وجدت مسوغات قانونية لفتح تحقيق شامل في جرائم حرب محتملة ارتكبتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة أعاد بكيفية ما القضية الفلسطينية إلى مركز الأجدة العامة في إسرائيل الفارقة منذ نحو عام في جولة انتخابات إثر أخرى على خلفية شبّهات الفساد الحائمة حول رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وتسببت بإقصاء الموضوعات السياسية جانباً، بقدر ما تسبب بذلك تلاشي الفروق الجوهرية حيال تلك الموضوعات من طرف مختلف ألمان الطيف الحزبي.

وتكمن أهمية هذا الإعلان في أنه قد يتيح إمكان «وضع إسرائيل في مواجهة تسونامي سياسي وقضائي غير مسبوق»، كما وصف ذلك أحد المحللين الإسرائيليين، يشمل، من ضمن أمور أخرى، تحقيقات جنائية مع مسؤولين رسميين إسرائيليين، سياسيين وعسكريين، حاليين وسابقين، وإصدار مذكرات اعتقال بحق أرفع المسؤولين السياسيين والعسكريين، الإسرائيليين، إذا ما استقر القرار في نهاية المطاف على إجراء تحقيق جنائي، بمعنى إقرار صلاحية المحكمة الجنائية الدولية بهذا الشأن [طالع مقال سليم سلامة- ص ٣].

كما أن هذا الإعلان يتماشى إلى درجة كبيرة مع المقاربة الناهية إلى أن على العالم أن يدرك أن الاحتمال لا يمكن إزالته بتوجيه مناشدات مهدبة إلى المحتل وإنما بالعرض والخطوات الدولية الصارمة، وهي المقاربة التي تلج عليها منظمة «بتسيلم» لحقوق الإنسان التي تحيي هذه الأيام الذكرى السنوية الثلاثين لتأسيسها، وإرتائناً أن تسلط الضوء عليها ضمن الملف الخاص لهذا العدد [طالع ص ٥].

٢- مع الاقتراب من انتهاء عام جديد صدرت معطيات جديدة في إسرائيل بشأن جرائم الكراهية التي ارتكبتها عصابات المستوطنين ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم على جانبي «الخط الأخضر» والمعروفة باسم «عمليات تدفيع الثمن» [طالع تقريراً منفرداً على هذه الصفحة].

ويذعي منفذو هذه الجرائم من جماعات المستوطنين المتطرفين أنها تأتي ردّاً على أعمال عنف فلسطينية أو سياسات حكومية يعتبرونها معادية للاستيطان في الأراضي المحتلة، لكنها ترمي إلى ما هو أبعد من ذلك، كما يؤكد الأستاذ الجامعي الإسرائيلي عيدان لاندو [طالع مقاله- ص ٣]. ووفقاً لما يقوله فإن الهدف الحقيقي من وراء جرائم الكراهية هذه ليس تكبيد العرب أضراراً اقتصادية فقط، إنما بالأساس بث الرعب غير المحدد. شعور من عدم الأمن والأمان في القرية أو في الشارع. وهذا الشعور أخذ بالتسلل والتعمق فعلاً. كما أن ثمة خطاً متتابعاً، حتى لو كان متعرجاً، يميل بين الأعمال المقيرة الفردية، غير المنظمة ظاهرياً، التي تنفذها عصابات «تدفيع الثمن»، وبين مشاريع الطرد الرسمية لدى دولة إسرائيل، وليس في هذا ما يبعث على المفاجأة، ولا ينبغي أن يُثير المفاجأة، إذ إن «تدفيع الثمن» نفسه قد خلّق وتبلور في عقول «مستخدمي جمهور»، ممثلين رسميين لدولة إسرائيل - في المجالس الإقليمية، وفي مقدمتها «شومرون» و«بنيامين»، وهو ذاته التيار الذي يدوس القانون إذا لم يكن لصالحه.

ومن بين ما يشير إليه لاندو مثلاً، أن استطلاعاً واسعاً جداً للرأي العام الإسرائيلي أظهر أن مشروع طرد العرب من إسرائيل يحظى بتأييد ٧١ بالمئة بين جمهور المتدينين، وبما أن إسرائيل تصاب أكثر تدينًا يوماً بعد يوم، فإن الوجهة تندو واضحة تماماً، وإذا ما بدأت حكومة إسرائيل غداً بتنفيذ حملة تهجير ضد العرب، فلن تواجه أي معارضة داخلية حازمة. ويتطوّر الكاتب لصوغ ما يصفه بأنه «المهمة الواضحة جداً والمحددة تماماً» الماثلة أمام اليسار الإسرائيلي، وهي بكلماته «الوقوف صفاً واحداً مع شركائنا العرب، في إسرائيل وفي فلسطين، من أجل صد أي محاولة لدق إسفين بيننا، ومن أجل التخلص من أي تنظيم أو جسم سياسي يغفر هذه الجرائم الفردية والمؤسسية، ضد العرب ويتسامح مع صمت السلطات، باسم وحدة يهودية داخلية مخدرة».

ربما علينا أن نستعيد هنا ما سبق أن قلناه مرات من الصعب حصرها أنه بالرغم من تفاقم جرائم الكراهية ما زالت الغالبية الساحقة من الجهات الإسرائيلية تستعمل آلية الكذب المتفق عليه بوجه عام حيالها، والتي تدعي من ضمن أمور أخرى أن الجماعات التي ترتكبها لا تعدو كونها «أعشاباً ضارة»، ولا تعكس «المشهد الحقيقي» لـ «مشروع الاستيطان الصهيوني». في الوقت عينه كان هناك من فحح هذه الآلية وإن بصورة مواربة، وفي مقدمهم الكاتب الراحل عاموس عوز الذي أكد أن تعابير مثل «تدفيع الثمن» و«شبيبة التلال» التي تطلق على هذه الجماعات هي تعابير تزويقية، وأنه حان الوقت كي نواجه هذا الوحش ونسميه باسمه الحقيقي، معتبراً أنها جماعات نازية جديدة عبرية، وأنه ليس هناك أي شيء يفعله النازيون الجدد في عصرنا ولا تفعله هذه الجماعات هنا. وبرأيها فإن الفارق الوحيد قد يكون كامنًا في أن الجماعات النازية الجديدة هنا تحظى بدعم من طرف عدد غير قليل من المشرّعين القوميين وربما العنصريين، وكذلك بدعم عدة حاخامين يقدمون لهم فتاوى دينية.

القلق الأكبر المائل أمام الليكود وحلفائه: حرق الأصوات وارتفاع نسبة التصويت عند معارضيهم!*

«تحرك متسارع لتحالفات داخل التيار الديني الصهيوني رغم أنها ستحمل تناقضات قد تؤدي إلى هروب مصوتين من أحزاب هذا التيار إلى الليكود»*الليكود يعود إلى قائمته التي كانت في نيسان وكحلون يغادر المنافسة الانتخابية»*الحريديم جمهور ثابت، ما يعني أنهم سيحافظون على قوتهم خلافا لتوقعات الاستطلاعات الأخيرة*



(أفب)

جمهور الحريديم ثابت
الحلقة الثالثة في هذا المعسكر هي الحريديم، وهم جمهور ثابت. إذ يخوض الانتخابات ضمن قائمتين: «شاس» لليهود الشرقيين، وحققت في انتخابات أيلول ٩ مقاعد بإضافة مقعد عن انتخابات نيسان، وقائمة «يهود هتورا»، لليهود الأشكناز، ولها ٧ مقاعد بخسارة مقعد واحد عن انتخابات نيسان، بسبب فارق عشرات الأصوات؛ بمعنى أن قوتها الفعلية هي ٨ مقاعد. ومرة أخرى، تقلل استطلاعات الرأي من قوة هاتين القائمتين، وهي توقعات لا تأخذ بالحسبان أن الحديث يجري عن جمهور ثابت، فيقابليته الساحقة جدا، ولنقل ٩٥% منه، يصوت للقائمتين، في حين أن «شاس» تضيف لها أصواتا من جمهور الفقراء والمحافظين من اليهود الشرقيين، الذين ثبت أنهم ما زالوا يصوتون على أساس طائفي، رغم أن نمط التصويت هذا تقلص كثيرا في السنوات الأخيرة. ولكن هذا الأمر تبين في انتخابات أيلول، إذ حصلت «شاس» على ما يعادل مقعدين من الأصوات التي اتجهت لحزب موشيه كحلون في انتخابات نيسان، بموجب فحص أجريته بعد انتخابات أيلول، لمعرفة أسباب ارتفاع قوة «شاس». ولا يوجد، حتى الآن، ما يبرر خسارة هاتين القائمتين لأصوات في انتخابات آذار المقبل، إلا إذا ارتفعت نسبة التصويت بشكل كبير. وهذا ليس متوقفا. كما أنه لا توجد أي بوادر انشقاق في هاتين القائمتين، ولذا فعلى الأغلب أن القوة المجتمعة للقائمتين ستبقى عند ١٦ مقعدا، أو حتى ١٧ مقعدا. وهذه قوة لا يستطيع الليكود غمض الطرف عنها، ما سينعكس على أجندة كل حكومة يشكلها أو يشارك فيها الليكود بعد انتخابات آذار.

من أصوات في انتخابات نيسان. ولكن على أرض الواقع، فإن الليكود حصل على ٢٢ مقعدا فقط. وهذه ليست المرة الأولى التي يتلقى فيها الليكود ضربة كهذه. ففي انتخابات ٢٠١٣ تحالف الليكود مع حزب «يسرائيل بيتينو»، وكان لهما ٤٢ مقعدا، منها ٢٧ لليكود، و١٥ مقعدا لحزب «يسرائيل بيتينو» بزعامة ليبرمان، إلا أنهما حققا معا في انتخابات ٢٠١٣ فقط ٣١ مقعدا، منها ٢٠ لليكود. وضمن المقاعد الـ ٢٢ التي حققها الليكود في انتخابات أيلول، كانت ٣ مقاعد لحزب «كلنا»، ما يعني أن ٦ نواب من الليكود فقدوا مقاعدهم بين نيسان وأيلول.

وفي الأيام الأخيرة جرى الإعلان عن أن الليكود سيعود إلى قائمته التي عرضها في انتخابات نيسان، ما يعني أن كحلون وزميليه سيخروجون من القائمة، وعمليا لن يخوضوا الانتخابات، وهناك أقاويل مفادها أن كحلون قد يواصل حمل حقيبة العالية، في حال شكّل نتניהو الحكومة بعد انتخابات آذار، ولكن هذا لم يعلن رسميا، وعلى الأغلب لن يكون، خاصة وأن كحلون لم يجلب معه الكثير لقائمة الليكود، فنصف الأصوات التي حصل عليها في نيسان، ذهبت إلى قائمة «شاس»، وهذا ما رأيناه في فحص خاص في معازل اليهود الشرقيين، وخاصة في بلداتهم في الجنوب. وفي الأسبوع الماضي، قررت المحكمة الداخلية في حزب الليكود وجوب إجراء انتخابات داخلية لقائمة الحزب، رغم قلة الأيام المتبقية حتى يوم تقديم القوائم. ومنع هذا القرار سيحاج إلى تعديل الدستور، وليس واضحا على ماذا سيرسو الليكود في هذا المجال.

ولا يوجد (الاتحاد القومي) بزعامة بتسلئيل سموريتش للانضمام، ولا يوجد أي مبرر لعدم انضمامه لهذا التحالف. ولكن على الأغلب، فإن حزب «الييمين الجديد» برئاسة شاكيد وبيتيت سيخوض الانتخابات خارج هذا التحالف، وعلى الأغلب منفردا. وكما يبدو، فإن في تقديرات «الييمين الجديد» الذي لاس وحده نسبة الحسم في نيسان، أن يحصل على آلاف الأصوات من تلك التي حصلت عليها قائمة «زهوت» بزعامة موشيه فيغلين في انتخابات نيسان، ما يعزز فرص «الييمين الجديد» لتجاوز نسبة الحسم.

نهاية التحالف بين الليكود و«كلنا»

في انتخابات أيلول سعى الليكود إلى توحيد القوى، من أجل ضمان أكبر كتلة برلمانية، وأيضا ليساهم في عدم حرق الأصوات، وكما أسلفنا هنا، فقد اتفق مع موشيه فيغلين على سحب قائمته «زهوت» من الانتخابات، مقابل حقيبة وزارة، في نهاية المطاف وقبل وزير المالية موشيه كحلون، الذي خسر في انتخابات نيسان ٦ مقاعد من أصل ١٠ مقاعد حققها في انتخابات ٢٠١٥. إذ أنه كان واضحا أن هذا الحزب ما كان سيجتاز نسبة الحسم في انتخابات أيلول لو خاض الانتخابات منفردا، ما يعني نظريا أن الليكود دخل إلى انتخابات أيلول وهو يرتكز على ما يعادل ٤٢ مقعدا برلمانيا؛ ٢٥ حققها في انتخابات نيسان، ويضاف لها ٤ مقاعد لحزب «كلنا» إضافة لـ ٣ مقاعد افتراضية، لقائمة «زهوت» بحسب ما حققته

التحالفات بين أحزاب المستوطنين

القضية المركزية في معسكر اليمين الاستيطاني هي تجنب حرق عشرات آلاف الأصوات، كما جرى في جولتي الانتخابات الأخيرتين. والحديث يجري بشكل أدق عن القوائم الانتخابية التي ترتكز على جمهور التيار الديني الصهيوني، الذي يسيطر عليه التطرف السياسي.

وكما نذكر، فإن هذا المعسكر خاض انتخابات نيسان بثلاث قوائم، واحدة فقط اجتازت نسبة الحسم، وهي التي شملت ثلاثة أحزاب، «البيت اليهودي» (المفدال سابقا) و«هنيحود هليئومي» (الاتحاد القومي)، و«عوتسما يهوديت» (قوة يهودية) المنبثقة عن حركة «كاخ» الإرهابية المحظورة. بينما لامست القائمة الثانية «الييمين الجديد» نسبة الحسم ولم تجتزها، وحرقت ما يقارب ٤ مقاعد، وكانت برئاسة الوزيرين السابقين نفتالي بينيت وأبييت شاكيد. والقائمة الثالثة كانت «زهوت» (هوية) برئاسة المتطرف موشيه فيغلين، الذي حرق ما يعادل ٣ مقاعد، ولكنه حصل على حوالي نصف الأصوات من خارج معسكر اليمين الاستيطاني، فقط لأنه نادي بشرعة استخدام القنب (الحشيش) للاحتياجات الطبية.

في انتخابات أيلول، اتفق الليكود مع موشيه فيغلين على الانسحاب من الانتخابات، مقابل ضمان حقيبة وزارة له، على حساب حصة الليكود. في حين تحالفت ثلاثة أحزاب «البيت اليهودي» واليمين الجديد» و«هنيحود هليئومي»، وكان التحالف برئاسة أبييت شاكيد العلمانية، رغم أن كل القائمة تقريبا من التيار الديني الصهيوني، وكان شرط «الييمين الجديد» عدم انضمام «عوتسما يهوديت»، أو أن تحصل على مقاعد متأخرة في القائمة، وهذا ما رفضته الأخيرة، وخاضت الانتخابات قائمة مستقلة، وحصلت على ٨٣ ألف صوت، وهذا يساوي أكثر من مقعدين، في حين حصلت القائمة التحالفية على ٧ مقاعد، ثم انشقت إلى كتلتين بعد أسبوع من بدء الولاية البرلمانية الـ ٢٢. واليوم يجري الحديث مجددا عن احتمال تحالف الأحزاب الأربعة، في قائمة واحدة، إذ أن موشيه فيغلين أعلن أنه لن يخوض الانتخابات، ولكن العترة القائمة حتى صدور هذا العدد من «المشهد الإسرائيلي»، هي كيفية تركيب القائمة التحالفية، والعقبة الأساس ستكون مقاعد «عوتسما يهوديت»، فالتخوف القائم داخل المعسكر الديني الصهيوني هو من أن تحالف الأحزاب الأربعة، لا يعني بالضرورة أن قوتها سترتفع. لأن جمهورا واسعا من هذا التيار يتحفظ، وحتى يعارض، وجود قائمة «عوتسما يهوديت»، نظرا لأصولها في حركة «كاخ» الإرهابية. ودلالة على ذلك، أن المحكمة العليا شطبت ترشيح المرشح الأول من هذه الحركة في انتخابات نيسان. وفي انتخابات أيلول شطبت المحكمة العليا ترشيح اثنين. وفي حال تم بالفعل التحالف بين الأحزاب الأربعة، فمن الممكن أن يلجا جزء من جمهور التيار الديني الصهيوني للتصويت لحزب الليكود، أي ٨ من بين نوابه الـ ٣٢ الفائزين في انتخابات أيلول هم من هذا التيار الديني، وحتى أنه في انتخابات نيسان كان في كتلة الليكود ١٠ نواب من أصل ٣٥ نائبا من هذا التيار.

كذلك في حالة تحالف الأحزاب الأربعة، ستركز الأنظار على موقف النائبة العلمانية المتطرفة سياسيا أبييت شاكيد، إذ إذا كانت ستوافق على هذا التحالف، في قاتته في الانتخابات السابقة، ولكن راساها للقائمة لم تحقق المتوقع منها، ولذا وبعد انشقاق التحالف بعد الانتخابات، عاد نفتالي بينيت لرئاسة الحزب، وهو يتولى حاليا منصب وزير الدفاع.

في نهاية الأسبوع الماضي، طرأ تقدم في هذا المجال، إذ صدر بيان مشترك للبيت اليهودي وعوتسما يهوديت على خوض الانتخابات بقائمة واحدة، وتوجهتا لحزب «هنيحود هليئومي»

كتب برهوم جرابيسي:

يبدو أن تحالف الليكود مع أحزاب اليمين الاستيطاني متماسك للغاية، بسبب التقاء مصالح متشعب، إن كان على المستوى السياسي، أو على مستوى علاقة الدين بالدولة. ولا توجد أي مؤشرات لتفكك هذا التحالف، الذي يهدف إلى حصد ٦١ مقعدا برلمانيا، من دون الحزب «العاق» في هذا المعسكر، «يسرائيل بيتينو»، بزعامة أفغدور ليبرمان. ولكنه هدف يبدو شبه مستحيل، وفق الظروف القائمة حتى اليوم، وهذا ما تؤكدُه المعطيات عن أرض الواقع، والتي يسمي الليكود لتغييرها المصلحة.

التهديد الأول الذي يواجه هذا المعسكر هو مسألة حرق الأصوات، بمعنى أصوات تذهب إلى قوائم لم تعبر نسبة الحسم، والغالبية الساحقة منها هي لحزاب اليمين الاستيطاني. ففي انتخابات نيسان الماضي ٢٠١٩، تم حرق ما يزيد عن ٢٥٦ ألف صوت، وكانت هذه تعادل ٨ مقاعد، ولو نجحت واحدة من القائمتين لتغيرت الصورة في حينه بالكامل، ولكان لليكود وحلفائه من دون ليبرمان أغلبية ٦١ نائبا ولربما أكثر. وفي انتخابات أيلول ٢٠١٩، كان حرق أخف وطأة على هذا المعسكر، إذ تم حرق ٨٣ ألف صوت، ذهبت لقائمة «عوتسما يهوديت» المنبثقة عن حركة «كاخ» الإرهابية، ولكن في هذه الانتخابات الأخيرة، كان ما لم يتوقعه هذا المعسكر المتطرف، بأن رفع العرب نسبة تصويتهم من حوالي ٥٠% في انتخابات نيسان إلى حوالي ٦٠% في انتخابات أيلول، بينما تراجعت نسبة التصويت بين اليهود بنسبة نصف بالمئة. وفي موازاة ذلك، فإن «الحزب العاق» في هذا المعسكر، «يسرائيل بيتينو»، ربح من ورقة مناهضة الإكراه الديني ثلاثة مقاعد، جاءت على حساب حزب الليكود، وحزب «كلنا» المنحل. ولذا رأينا أن تحالف الليكود، من دون ليبرمان، هبط من ٦٠ مقعدا في نيسان، إلى ٥٥ مقعدا في أيلول.

وفي هذا المجال، يعرف هذا المعسكر أنه ليس لديه ما يضيفه في نسبة المشاركة في التصويت، لأن أنصار هذا المعسكر يتجهون إلى صناديق الاقتراع بالنسبة القصوى، التي يمكن الوصول إليها. ونرى أن نسبة التصويت لدى المتدينين المتزمتين تتراوح ما بين ٨٧% إلى ٩٠%. بينما نسبة التصويت لدى جمهور المستوطنين، الذين هم نموذج نمط التصويت عند أمثالم خارج المستوطنات، تتراوح ما بين ٨٤% إلى ٨٧%، ولكنها على أرض الواقع تصل إلى ٩٠%، لأن ٧% من إجمالي الناخبين يصوتون خارج أماكن سكنهم، بموجب القانون الذي يجيز ذلك، مثل الجيش وعناصر الأمن، وهم الجمهور الأكبر من شريحة الناخبين هذه، ويضاف إليهم المرضى والسجناء الجنائيون، وموظفو جهاز الانتخابات، الذين يعملون خارج أماكن سكنهم، ما يعني أنه ليس لهذا المعسكر المتطرف ما يزيده في نسبة التصويت، باستثناء الكتلار الطبيعي، وفي حالة المتدينين والمعتدنين المتزمتين، فإنهم يتكاثرون خلال نصف سنة بأكثر من ١٥%.

وأمام هذا الواقع، فإن الليكود وقادة معسكر اليمين الاستيطاني، يبحثون في كيفية حرق عدد الأصوات، وتوحيد القوى بين الأحزاب الصغيرة. وفي ذات الوقت، يمحصون عن أي وسيلة لمنع ارتفاع نسبة التصويت في الطرف الآخر، وهو الطرف غير المتجانس إطلاقا، بقصد الأحزاب الصهيونية المعارضة لليكود، من جهة، والعرب من جهة أخرى.

ورأينا في أوج حملة انتخابات أيلول كيف حاول بنيامين نتنياهو والليكود فرض أساليب لترهيب العرب، مثل وضع كاميرات داخل غرف صناديق الاقتراع، بموازاة خطاب تحريضي شرس ضد العرب، ولكن كان هذا ضربة مرتدة على نتنياهو وحلفائه، لأن هذا التحريض حثّ العرب على الخروج إلى صناديق الاقتراع.

نتنياهو يسعى لأغلبية حاسمة في رئاسة الليكود وساعر يمهد للمنافسة التالية

«انتخابات الخميس القريب هي الأكثر سخونة لرئاسة الليكود وتجري بعد ١٤ عاما من الهدوء الكبير»* ساعر ينافس على مواقف سياسية أشد تطرفا»*أنصار نتنياهو يصفون ساعر بـ«الخائن» لأنه تمرد على القائد المسيطر على الحزب»*شخصيات عديدة ذات وزن ستنافس على رئاسة الليكود ولكن بعد مغادرة نتنياهو للمسرح السياسي*



جددون ساعر يختار الوقوف على يمين نتنياهو.

وفي انتخابات العام ٢٠٠٦ للكنيست الـ ١٧، دخل ساعر إلى الكنيست مجددا، ضمن كتلة حزبه الليكود التي حصلت وقتها على ١٢ مقعدا، دلالة على انهيار الحزب المرحلي في تلك الأيام، كما تم انتخابه للكنيست في انتخابات العام ٢٠٠٩، وكان قد حصل على موقع متقدم في قائمة الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو، الذي شكّل الحكومة، وأسند له وزارة التعليم.

وانتخب ساعر مجددا للكنيست في ١٨ من العام ٢٠١٣، وحصل على حقيبة الداخلية. ولكن في تلك الولاية البرلمانية التي استمرت عامين، ظهر صراع بين نتنياهو وساعر، حينما لاحظ نتنياهو أن لساعر توجهات منافسة، وقد وصل الأمر إلى حد تضيق نتنياهو على عمل زوجة ساعر الجديدة في حينه غيوليا إيفن في التلفزيون الإسرائيلي، واستقال ساعر من الحكومة والكنيست في أوائل خريف العام ٢٠١٤، قبل أسابيع قليلة من حل الكنيست.

وحتى الرغم من أنه لم يتقرر أمر الانتخابات القائمة، إلا أن ساعر تلقى تهديدات واضحة، على موقعه في القائمة، بمعنى أن أنصار نتنياهو سيعملون على دحر ساعر إلى مكان متأخر في القائمة، وهناك شك في ما إذا سيكونون قادرين على تحقيق هدف كهذا.

قلنا إن معركة نتنياهو ستكون على أغلبية حاسمة لا تقل عن الثلثين، وليس واضحا ما إذا سيكون بقدرته تحقيق الهدف، ومن ناحية أخرى، فإن المتمرّد ساعر ليس بالضرورة أن يحقق هدفه بأن يثبت مكانه كخليفة نتنياهو، بعد اضطراب الأخير للنزول عن المسرح، جراء محاكمته، أو لأي سبب آخر. فشخصيات أخرى لأقل وزنا من ساعر في الليكود أعلنت نيتها المنافسة على رئاسة الحزب بعد نتنياهو، ومن بينها وزير الخارجية الحالي يسرائيل كاتس، ورئيس الكنيست يولي إيلشيتاين، الذي يقال إنه يفضل المنافسة على رئاسة الدولة في الانتخابات التي ستجري في الكنيست في صيف العام ٢٠٢١.

والشخصية الثالثة عضو الكنيست نير بركات، الذي كان حتى العام ٢٠١٨ رئيسا لبلدية القدس، ولربما تظهر أسماء أخرى. ولكن ما هو واضح منه منذ الآن، وبالذات بعد نزول نتنياهو عن المسرح، فإن حرب المعسكرات في الليكود ستعود إلى سابق عهدها، وهذا ما سينعكس لاحقا على قوة الحزب برلمانيا.

غدعون ساعر

غدعون ساعر هو من مواليد ١٩٦٦، متزوج من الصحافية غيوليا إيفن (الزوجة الثانية)، يسكن في تل أبيب، وحاصل على اللقب الأول في العلوم السياسية، واللقب الثاني في الحقوق. وظهر لأول مرة على الساحة السياسية، حينما تولى منصب سكرتير الحكومة، في النصف الأول من العام ١٩٩٩، في آخر أشهر حكومة بنيامين نتنياهو الأولى. وتم تعيينه مجددا لهذا المنصب في شتاء العام ٢٠٠١، في حكومة أريئيل شارون.

وصل ساعر إلى الكنيست لأول مرة في انتخابات مطلع العام ٢٠٠٣، ضمن قائمة الليكود برئاسة شارون، وبرز فور دخوله إلى الكنيست، كان ساعر في تلك الولاية البرلمانية الـ ١٦، ضمن التيار المتشدد في كتلة الليكود، الذي رفض خطة إخلاء مستوطنات قطاع غزة. وبقي في حوزته، بعد أن انشق شارون عن الليكود في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٥ وشكّل حزب «كديما»

الحكومة بعد انتخابات آذار المقبل، وفي نظر أنصار ساعر، فإن هذا يُعد جرة الشخصية القيادية التي تفوق نتنياهو، كفى إلى هذا الحد.

وعلى الرغم من أن النتيجة شبه محسومة، وليس واضحا بأي نتيجة سيفوز نتنياهو، وفق كل التقديرات، التي حولها إجماع، إلا أن هذا يدل على مرحلة جديدة؛ والتعبير الأصح، مرحلة قديمة عادت إلى صفوف الحزب، وهو أن «الزعيم» لن يكون المسيطر الوحيد على الحزب. وهذه من علامات بداية النهاية السياسية لنتنياهو. وبالإمكان القول إن آخر انتخابات ساخنة شهدها الليكود كانت في العام ١٩٩٣، بعد خسارة يتسحاق شامير رئاسة الحكومة، وكانت المنافسة المركزية بين نتنياهو والوزير الأسبق دافيد ليفي، ومنذ العام ١٩٩٦ وحتى العام ٢٠٠٥ لم يشهد الليكود انتخابات ساخنة، فيعد خسارة نتنياهو الحكم في العام ١٩٩٩، كان انتخاب أريئيل شارون رئيسا لليكود أمرا سلسا.

وفي العام ٢٠٠٥ كانت آخر انتخابات شبه ساخنة، بين نتنياهو والوزير الأسبق سيلفان شالوم، الذي جرب حظه مرة أخرى قبل انتخابات ٢٠٠٩، حتى توقف عن المنافسة، وكانت آخر انتخابات لرئاسة الليكود فيها منافسة، قد جرت في العام ٢٠١٤، حينها حصل نتنياهو على ٧٧% مقابل منافسه موشيه فيغلين.

وبين نتنياهو وساعر خصومة قائمة منذ سنوات، وعلى خلفيتها قرر الأخير اعتزال الحياة البرلمانية في العام ٢٠١٤، ولم يخض انتخابات ٢٠١٥، ولكنه عاد إلى المنافسة على مقعد في انتخابات نيسان ٢٠١٩، وحصل على المقعد الرابع، وحافظ على موقعه في انتخابات أيلول الماضي، ولكن هذه المرة طالب بانتخابات على رئاسة الليكود، وهذا ما تم.

والمنافسة لن تتف عند هذا الحد، كما يبدو، إذ أقرت محكمة الليكود الداخلية بأنه واجب على الحزب أن يجري انتخابات لقائمة الحزب وعدم تفتيتها، كما جرى في انتخابات أيلول. ومن أجل إلغاء قرار المحكمة، سيكون على ٦٠% من أعضاء مجلس الحزب الذي يضم قرابة ٤ آلاف عضو، تعديل الدستور، وقد انتقل القرار لمحكمة الاستئناف في الحزب، وحتى صدور هذا العدد من «المشهد الإسرائيلي»، ليس واضحا ما الذي سيكون، لأن الانتخابات عامة لقائمة الحزب تتطلب تحضيرات أسبوعية، في حين أن تقديم القوائم للجنة الانتخابات المركزية، سيكون يومي ١٤ و١٥ كانون الثاني المقبل،

طلقة أولى نحو تحقيق جنائي دولي في ارتكاب إسرائيل جرائم حرب ضد الفلسطينيين؛ تطور غير مسبوق في تاريخ الصراع الإسرائيلي . الفلسطيني

«قرار المدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية في لاهي يمهّد الطريق لمعركة ربما تنتهي بـ«هزة أرضية تضع دولة إسرائيل في مواجهة تسونامي سياسي وقضائي غير مسبوق.»

كتب سليم سلامة:

شكل قرار المدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية في لاهي، فاتو بنسودا، كما نشرته يوم الجمعة الأخير، تطوراً غير مسبوق وعلى درجة عالية من الأهمية والخطورة في تاريخ الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، من حيث أنه يطلق الطلقة الأولى في مسار من المرجح أن يؤدي، في نهاية المطاف، إلى التحقيق في ارتكاب دولة إسرائيل جرائم حرب ضد أبناء الشعب الفلسطيني في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ حزيران ١٩٦٧. الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة. بقرارها هذا، أطلقت المدعية العامة صافرة العد التنازلي لـ ١٢٠ يوماً القادمة التي ستكُون القضية، خلالها، معركة قضائية دولية هي الأبرز والأكثر أهمية وخطورة التي تواجهها إسرائيل على جبهة احتلالها لفلسطين، ليس منذ احتلالها الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ٦٧ فقط، وإنما منذ بدء الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني كله. في هذه المعركة، سيجاول الطرف الفلسطيني إقناع قضاة المحكمة الدولية بصحة وأحقية إسناد قرار المدعية العامة واتاحة الشرع في إجراء تحقيق جنائي ضد دولة إسرائيل؛ بينما سيجاول الطرف الإسرائيلي إقناع القضاة بالإقرار بأن المحكمة لا تملك صلاحية النظر في هذا الشكاوى وبأن القرار الصحيح الوحيد هو إغلاق الملف نهائياً، ومن الواضح أن دولاً أخرى ستحاول التدخل والتأثير على قضاة المحكمة الدولية وقرارهم، في مقدمتها طبعاً الولايات المتحدة ودول أوروبية مختلفة.

وان مجرد حصول المعركة يضع دولة إسرائيل وحكومتها، أياً كانت تشكيلاتها القادمة وأيا كانت مركباتها السياسية - الحزبية، في ورطة تتمثل في اضطرارها إلى الاختيار: إما المشاركة في إجراءات المحكمة - إذا ما تقرر إجراء التحقيق وعقد بدئه - كطرف مدعى عليه، بما يمنح المحكمة الشرعية التي دأبت إسرائيل

على إنكارها ونزعها عنها حتى الآن، وإما مقاطعة هذه الإجراءات بما يتيح المجال أمام حصول تطورات لا تحمد عقبها بالنسبة لإسرائيل، دولة وقيادات. خياران أحلامها مرز. (ثمة خيار ثالث هو استخدام محامين خصوصيين لا يمثلون دولة إسرائيل بصورة رسمية، للظهور أمام هيئات المحكمة وقضاتها، لكنه يشكل اعترافاً واضحاً، وإن يكن غير مباشر، بالمحكمة وصلحياتها).

لكن، إذا ما استقر القرار في ختام مهلة الـ ١٢٠ يوماً على إجراء تحقيق جنائي، بمعنى إقرار صلاحية المحكمة الجنائية الدولية في هذا الصدد، فسيكون الأمر بمثابة «هزة أرضية»، كما وصفها أحد المحللين الإسرائيليين، «تضع دولة إسرائيل في مواجهة تسونامي سياسي وقضائي غير مسبوق»، يشمل، من ضمن ما يشمل، تحقيقات جنائية مع مسؤولين رسميين إسرائيليين، سياسيين وعسكريين، حاليين وسابقين، وإصدار مذكرات اعتقال بحق أرفع المسؤولين السياسيين والعسكريين، الإسرائيليين.

السؤالان المركزيان أمام قضاة المحكمة الجنائية الدولية كي يتوصل قضاة المحكمة الجنائية الدولية إلى قرارهم الذي يقدم رأيهم القضائي، كما طلبته منهم المدعية العامة للمحكمة، سوف يتعين عليهم النظر في جملة من الأسئلة والإجابة عليها، قبل أن يخلصوا إلى استنتاجهم النهائي: هل للمحكمة الجنائية الدولية صلاحية النظر في الشكاوى الفلسطينية بشأن جرائم حرب ارتكبتها إسرائيل ضد أبناء الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧؟ وفي مقدمة هذه الأسئلة اثنان مركزيان هما:

السؤال الأول هو: هل هناك دولة فلسطينية؟ وإن كانت ثمة دولة فلسطينية، فما هي المناطق الخاضعة لسيطرتها ومسؤوليتها؟ وهو السؤال الأول والمركزي لأن هذه المحكمة، وفق دستورها، مخولة صلاحية النظر فقط في الجرائم التي ارتكبت في داخل حدود دولة (العرب) - شعاعاً رائجاً وسائداً، يرفع على رؤوس الأشهاد ويستقر عميقاً في القلوب. هكذا تتشكل «ثقافة اللينش» (حكم الغوغاء).

الطرد الأكبر والخيال الصهيوني

على أن الطرد الأكبر، الترانسفير النهائي، موجود على الدوام في أفق الخيال والتوق الصهيوني ولم يمح نهائيًا، بل ثمة في كل جيل من يهتم بالمشروع ويضعه هدفًا للتنفيذ. خط متتابع، حتى لو كان متعرجاً، يصل بين الأعمال الحكيمة الفردية، غير المنظمة ظاهرياً، التي تنفذها عصابات «اللينش»، وبين مشاريع الطرد الرسمية لدى دولة إسرائيل. ليس في هذا ما يبعث على المفاجأة، ولا ينبغي أن يثير المفاجأة، إذ أن «تدفيع الثمن» نفسه قد خلق وتبلور في عقول «مستخدمي جمهور»، ممثلين رسميين لدولة إسرائيل - في المجالس الإقليمية، وفي مقدمتها «شومرون» و«بنيامين»، هو ذاته التيار الذي يدوس القانون إذا لم يكن لصالحه: هكذا يستطيع مستوطنون من منطقة «شيلو» تخريب أعمال بناء مصادق عليها وقانونية تجرى في أرض فلسطينية خصومية، في قرية ترمسعيا، لا لشيء سوى لأنهم لا يستطيعونها، ثم أن يلقوا رسالة دعم من الجيش الذي يقوم بوقف أعمال البناء بغية إرضائهم (كيف يقوم الجيش بوقف أعمال البناء في منطقة «ب» رغم أنه لا يملك صلاحيات إدارية هناك؟ ... الأمر بسيط جداً، يقوم بتعريف أعمال البناء هذه بأنها «خطر أمني»).

حوادث هامشية في الظاهر، مثل إصرار بلدية القدس على تغيير أسماء الشوارع في قلب سلوان العربية وإطلاق أسماء حاخامين يهود عليها، تردد أصداً ذلك التوق إلى الطرد الكبير، الذي يحظى بدعم رسمي في مدن مثل العفولة وتنسيرت عيليت. لقد أثبت الجمهور اليهودي، بالأفعال، أنه لا يتحمل وجود العرب في مناطق للترفيه مثل المتنزّهات البلدية، برك السباحة، رياضات الأطفال والمستشفيات، لم يعد من المفهوم ضمناً أن للعرب حقاً في الحضور في الحيز الجماهيري العام وحقاً في استخدامه، لا أقل من اليهود. خطوة واحدة فقط لا تزال تتصل بين هذا الحق الذي يتعرض للسوت و«بين دوس الحق في حيز عربي خاص. إجمالاً، يعيش العرب هنا كأنهم في وضع مؤقت.

في أب الماضي تسلسل نيا عن أن مجلس الأمن القومي يعدّ خطأ» لخروج سكان من قطاع غزة في اتجاه واحد فقط. كما حصلت توجهات إلى دول في الشرق الأوسط لفحص ما إذا كانت ستوافق على استقبال واستيعاب سكان من قطاع غزة، لكن لم يتم العثور على دولة كعده حتى الآن، هذه الفكرة الجهنمية تعود وتطرح باستمرار منذ اللحظة الأولى التي وقعت فيها مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة في قبضة إسرائيل. وقد نشر غير مرة عن المراحل المختلفة التي مرت بها هذه الفكرة. «الترانسفير الإرادي» ليس موجوداً سوى في الهذيان الصهيوني. إذا لم يكن إرادياً، فربما يكون إكراهياً إن؟ أعيد قراءة المقالة التي كتبها قبل تسع سنوات، «على درجات التطهير الإثني»، فأتذكر أن الطرد المأمّس بحق العرب كان حاضراً هنا على الدوام وأن ما تغير خلال العقد الأخير هو مدى الشرعية التي تحظى بها الجريمة الشعبية التي تحل بشرى الطرد، «إرهاب الأفراد» الذي يمارسه سكان البؤر الاستيطانية والكهاثيون الذين يخدمون، على نحو جيد جداً، سياسة المؤسسة الرسمية الممتدة منذ سنوات طويلة. وأكثر من هذا؛ أحياناً، يفلت من أيدي المشاغبيين

عضو في «ميثاق روما»، انضمت إليه بالتوقيع عليه. في الإجابة على هذا السؤال، يجري فحص ما إذا كان مصطلح «دولة» المستخدم في سياق العضوية في «ميثاق روما» وما يشتق منه بشأن صلاحية المحكمة، مطابق لمصطلح «دولة» المستخدم في السياق الأوسع الخاص بالقانون الدولي عمومًا.

ثمة لهذا الفحص أوجه متعددة ومعايير قانونية مختلفة، لا يمكن التكهّن بتلك التي سيختارها قضاة المحكمة وبالوجهة التي سيسيرونها فيها خلال فحصهم هذا.

وبناء على هذا الفحص، ينظر ونحسم في وضعية «دولة فلسطين» ومكانتها. هل هي «دولة» حقاً، أم لا؟ السؤال الثاني هو: ما هو مصدر الصلاحيات الجوهرية المخولة للمحكمة الجنائية الدولية؟ تتبع أهمية هذا السؤال من الادعاء الإسرائيلي بأن صلاحية المحكمة مستمدة من الدول الأعضاء فيها (في المحكمة)، فقط لا غير. غير أن المحكمة قد تندو منحى آخر تماماً، كما حصل في مرات وتجارب سابقة، في جوهره أن مصدر صلاحياتها الأساسي هو المجتمع الدولي ومصطلحه الحيوية في منع ارتكاب جرائم ضده و«ضد البشرية»، كما هو وارد في مقدمة «ميثاق روما» نفسه، وكذلك مجلس الأمن الدولي المخول صلاحية توكيل المحكمة الجنائية الدولية بمهام تحقيق جنائية دولية.

صحيح أن سؤال صلاحية المحكمة هو سؤال تمهيدي، لكن من الصعب تخيل وضع تسلم فيه الممارسات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية من البحث والتحريض بعدما أعلنت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية أنها قد اتخذت قرارها بوجود أساس يخطب ويتيح التحقيق في جرائم حرب إسرائيلية محتملة وبعد أن تحسم المحكم الدولية في سؤال صلاحيتها للنظر في هذا الموضوع. ويصبح هذا الاحتمال أكثر ترجيحاً بالنظر إلى المرافعات الإسرائيلية المتواصلة التي تتكرر لدى «تحقيقها» هي

في الشبهات والادعاءات بشأن ارتكاب جنودها جرائم حرب ضد الفلسطينيين. ذلك أن أحد الشروط الأساسية لانتقال التحقيق في مثل هذه الجرائم إلى المحكمة الجنائية الدولية هو عدم معالجة الدولة المعنية هذه الشكاوى وعدم التحقيق فيها من خلال سلطاتها وأذرعها الخاصة المسؤولة عن تطبيق القانون، وهنا، يعرف العالم كله أن إسرائيل لم تحقق في الغالبية الساحقة من هذه الشبهات والادعاءات والشكاوى، بينما كانت تحقيقاتها في الجزء الآخر (الأقلية القليلة) سطحية وغير متعمقة ولم تنته بإنزال عقوبات مناسبة بالجناة والمجرمين. وقد كانت آخر هذه الجرائم مهزلة «محاكمة» الجندي القتال اليئسور أزاريا وما رافقها من دوس ليس للحق الفلسطيني فقط، بل ولأحكام القوانين الإسرائيلية ذاتها، ناهيك عن حملة التأييد الواسعة جدا التي نظمت لدعمه، وكان في مركزها قادة سياسيون وعسكريون رسميون كبار.

موقف المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية تتمثل زبدة الرأي الذي وضعه المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، أفجاي مندلبليت، والذي قُدم إلى مكتب المدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية منذ ما يزيد عن سنة، في نفي أية صلاحية للمحكمة الدولية للنظر في شكاوى الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ضد إسرائيل. ويقوم هذا الرأي على الادعاء بأن «فلسطين ليست دولة والخلافات بين الطرفين (الإسرائيلي والفلسطيني) ينبغي أن يتم حلها في إطار مفاوضات سياسية، وليس ضمن إجراء جنائي». ويتهم هذا الرأي الجانب الفلسطيني بأنه «يريد، من خلال توجهه إلى المحكمة الجنائية الدولية، اختراق وتفكيك الإطار المتفق عليه بين الطرفين، ثم دفع المحكمة الدولية نحو الحسم في أسئلة سياسية ينبغي توضيحها في إطار المفاوضات المباشرة... وليس لهذا الغرض تم إنشاء المحكمة الجنائية الدولية وهي لا تمتلك الصلاحية

تتمثل زبدة الرأي الذي وضعه المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، أفجاي مندلبليت، والذي قُدم إلى مكتب المدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية منذ ما يزيد عن سنة، في نفي أية صلاحية للمحكمة الدولية للنظر في شكاوى الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ضد إسرائيل. ويقوم هذا الرأي على الادعاء بأن «فلسطين ليست دولة والخلافات بين الطرفين (الإسرائيلي والفلسطيني) ينبغي أن يتم حلها في إطار مفاوضات سياسية، وليس ضمن إجراء جنائي». ويتهم هذا الرأي الجانب الفلسطيني بأنه «يريد، من خلال توجهه إلى المحكمة الجنائية الدولية، اختراق وتفكيك الإطار المتفق عليه بين الطرفين، ثم دفع المحكمة الدولية نحو الحسم في أسئلة سياسية ينبغي توضيحها في إطار المفاوضات المباشرة... وليس لهذا الغرض تم إنشاء المحكمة الجنائية الدولية وهي لا تمتلك الصلاحية

تتمثل زبدة الرأي الذي وضعه المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، أفجاي مندلبليت، والذي قُدم إلى مكتب المدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية منذ ما يزيد عن سنة، في نفي أية صلاحية للمحكمة الدولية للنظر في شكاوى الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ضد إسرائيل. ويقوم هذا الرأي على الادعاء بأن «فلسطين ليست دولة والخلافات بين الطرفين (الإسرائيلي والفلسطيني) ينبغي أن يتم حلها في إطار مفاوضات سياسية، وليس ضمن إجراء جنائي». ويتهم هذا الرأي الجانب الفلسطيني بأنه «يريد، من خلال توجهه إلى المحكمة الجنائية الدولية، اختراق وتفكيك الإطار المتفق عليه بين الطرفين، ثم دفع المحكمة الدولية نحو الحسم في أسئلة سياسية ينبغي توضيحها في إطار المفاوضات المباشرة... وليس لهذا الغرض تم إنشاء المحكمة الجنائية الدولية وهي لا تمتلك الصلاحية

تتمثل زبدة الرأي الذي وضعه المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، أفجاي مندلبليت، والذي قُدم إلى مكتب المدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية منذ ما يزيد عن سنة، في نفي أية صلاحية للمحكمة الدولية للنظر في شكاوى الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ضد إسرائيل. ويقوم هذا الرأي على الادعاء بأن «فلسطين ليست دولة والخلافات بين الطرفين (الإسرائيلي والفلسطيني) ينبغي أن يتم حلها في إطار مفاوضات سياسية، وليس ضمن إجراء جنائي». ويتهم هذا الرأي الجانب الفلسطيني بأنه «يريد، من خلال توجهه إلى المحكمة الجنائية الدولية، اختراق وتفكيك الإطار المتفق عليه بين الطرفين، ثم دفع المحكمة الدولية نحو الحسم في أسئلة سياسية ينبغي توضيحها في إطار المفاوضات المباشرة... وليس لهذا الغرض تم إنشاء المحكمة الجنائية الدولية وهي لا تمتلك الصلاحية

تتمثل زبدة الرأي الذي وضعه المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، أفجاي مندلبليت، والذي قُدم إلى مكتب المدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية منذ ما يزيد عن سنة، في نفي أية صلاحية للمحكمة الدولية للنظر في شكاوى الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ضد إسرائيل. ويقوم هذا الرأي على الادعاء بأن «فلسطين ليست دولة والخلافات بين الطرفين (الإسرائيلي والفلسطيني) ينبغي أن يتم حلها في إطار مفاوضات سياسية، وليس ضمن إجراء جنائي». ويتهم هذا الرأي الجانب الفلسطيني بأنه «يريد، من خلال توجهه إلى المحكمة الجنائية الدولية، اختراق وتفكيك الإطار المتفق عليه بين الطرفين، ثم دفع المحكمة الدولية نحو الحسم في أسئلة سياسية ينبغي توضيحها في إطار المفاوضات المباشرة... وليس لهذا الغرض تم إنشاء المحكمة الجنائية الدولية وهي لا تمتلك الصلاحية

تتمثل زبدة الرأي الذي وضعه المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، أفجاي مندلبليت، والذي قُدم إلى مكتب المدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية منذ ما يزيد عن سنة، في نفي أية صلاحية للمحكمة الدولية للنظر في شكاوى الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ضد إسرائيل. ويقوم هذا الرأي على الادعاء بأن «فلسطين ليست دولة والخلافات بين الطرفين (الإسرائيلي والفلسطيني) ينبغي أن يتم حلها في إطار مفاوضات سياسية، وليس ضمن إجراء جنائي». ويتهم هذا الرأي الجانب الفلسطيني بأنه «يريد، من خلال توجهه إلى المحكمة الجنائية الدولية، اختراق وتفكيك الإطار المتفق عليه بين الطرفين، ثم دفع المحكمة الدولية نحو الحسم في أسئلة سياسية ينبغي توضيحها في إطار المفاوضات المباشرة... وليس لهذا الغرض تم إنشاء المحكمة الجنائية الدولية وهي لا تمتلك الصلاحية

تتمثل زبدة الرأي الذي وضعه المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، أفجاي مندلبليت، والذي قُدم إلى مكتب المدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية منذ ما يزيد عن سنة، في نفي أية صلاحية للمحكمة الدولية للنظر في شكاوى الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ضد إسرائيل. ويقوم هذا الرأي على الادعاء بأن «فلسطين ليست دولة والخلافات بين الطرفين (الإسرائيلي والفلسطيني) ينبغي أن يتم حلها في إطار مفاوضات سياسية، وليس ضمن إجراء جنائي». ويتهم هذا الرأي الجانب الفلسطيني بأنه «يريد، من خلال توجهه إلى المحكمة الجنائية الدولية، اختراق وتفكيك الإطار المتفق عليه بين الطرفين، ثم دفع المحكمة الدولية نحو الحسم في أسئلة سياسية ينبغي توضيحها في إطار المفاوضات المباشرة... وليس لهذا الغرض تم إنشاء المحكمة الجنائية الدولية وهي لا تمتلك الصلاحية

القانونية لمعالجة هذه القضايا، خصوصاً وبالتأكيد في غياب موافقة من كلا الطرفين». ويضيف الموقف الإسرائيلي الرسمي هذا أن «انضمام الفلسطينيين إلى دستور روما لم يكن سوى إجراء تقني فقط لا يكفي لإقرار مكانة فلسطين كدولة، ولذا فليست للمحكمة الجنائية الدولية صلاحية النظر في الموضوع الفلسطيني». ثم: «الفلسطينيون ليسوا دولة سيادية، لأنهم لا يسيطرون بصورة ناجحة في المنطقة. ولا يستطيع الفلسطينيون الادعاء بأنهم تحت احتلال إسرائيلي، من جهة، والادعاء بأنهم دولة يسيطرون على المنطقة، من جهة أخرى، في الوقت نفسه. عليهم أن يختاروا وأن يقرروا: هل هم تحت احتلال، أم هم دولة؟!» وتدعي الوثيقة الإسرائيلية، أيضاً، بأن الفلسطينيين لا يتكاملون أية قضائية في مناطق «سي»، في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية، وليست لديهم - أيضاً - صلاحية جنائية على إسرائيل في الضفة الغربية، ولذا فهم لا يستطيعون تحويل هذه الصلاحية - غير الموجودة - للمحكمة الدولية. وعلاوة على هذا، تدعي بأن الفلسطينيين «يطلبون من المحكمة الدولية التدخل في تحديد مناطق دولتهم، وهو إجراء سياسي لا قضائي، ليس من صلاحيات المحكمة الجنائية الدولية التدخل فيه».

يذكر أن إسرائيل لم تصادق، حتى الآن، على «ميثاق روما» الذي وضع الأسس لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وذلك لتذرعها بمخاوف جدية وحقيقية من أن يجري استغلال هذه المحكمة الدولية كأداة سياسية دون أن تؤدي مهماتها وأهدافها التي أنشئت من أجلها؛ لكن الحقيقة أن السبب الرئيسي الذي ترفض إسرائيل جراه الانضمام إلى هذا الميثاق، رغم توقيعها عليه (وقعت عليه لكنها لم تقره ولم تجعله ساري المفعول) هو الحظر الذي يفرضه هذا الميثاق على دولة احتلال في كل ما يتعلق بتوطين/إسكان سكان من مواطنيها في المناطق الخاضعة لاحتلالها.

جرائم الكراهية ضد الفلسطينيين هي القاعدة لا الاستثناء!



توقيع عمالية «تدفيع الثمن» على بيت فلسطيني.

واضحة تماماً. إذا ما بدأت حكومة إسرائيل غداً بتنفيذ حملة تهجير ضد العرب، فلن تواجه أية معارضة داخلية حازمة. السبب الوحيد الذي يمنع حصول هذا حتى الآن هو أن المجتمع الدولي لا يسمح - حتى الآن - بتنفيذ مثل هذا المشروع.

فكروا الآن، إذن، بما يعنيه هذا من وجهة نظر العربي الذي يعيش هنا. ما معنى أن يدرك أن قوى عالمية مجهولة فقط، في هذا العالم الكبير، هي القادرة فقط على حمايته من سيف الطرد والتهجير في يوم من الأيام، لا جيرانه، لا الشرطة، لا منتخبتي الجمهور الذين يمثلونه ولا أصدقاءه اليهود. حياة معدومة الأمان وعديمة الحماية. من شأن هذا كله أن يضع أمام اليسار في هذه الفترة مهمة واضحة جداً ومحددة تماماً: الوقوف صفاً واحداً مع شركائنا العرب، في إسرائيل وفي فلسطين، من أجل صد أية محاولة لدق إسفين بيننا، من أجل التخلص من أي تنظيم أو جسم سياسي يغير هذه الجرائم، الفردية والمؤسسية، ضد العرب ويتسامح مع صمت السلطات، باسم وحدة اليهودية الداخلية مخدرة، من أجل إدخال أكبر عدد ممكن من العرب إلى عضوية الكنيست، من أجل الوقوف في أي مكان يحاول فيه يهود طرد عرب أو تخويفهم، والتصدي لهم. فثمة حروب أهلية قد اندلعت على أقل من هذا بكثير.

« البروفسور لاندو هو أستاذ اللسانيات بجامعة «بن غوريون» في مدينة بئر السبع بالنقب، ترجمة خاصة.

موجز اقتصادي

ضغوط لخفض الفائدة البنكية أمام التضخم المصرفي

تتجه الانظار الاقتصادية الى قرار بنك إسرائيل المركزي، الذي من المفترض أن يصدر يوم الاثنين الأخير من هذا الشهر، بشأن مستوى الفائدة البنكية الأساسية، والتي هي منذ ١٣ شهرا راسية عند نسبة ٠,٢٥٪، بعد ٤٥ شهرا كانت فيه عند مستوى ٠,٠٠٪، وحسب التوقعات، فإن البنك المركزي قد يقرر تخفيض الفائدة مجددا، خاصة وأن وتيرة التضخم في الأشهر الأخيرة بطيئة للغاية، وسجلت في الأشهر الـ ١١ الأخيرة من هذا العام ارتفاعا بنسبة ٠,٠٦٪. وكان مكتب الإحصاء المركزي قد أعلن الأسبوع الماضي أن التضخم المالي في شهر تشرين الثاني الماضي تراجع بنسبة ٠,٠٤٪، في حين سجلت أسعار البيوت ارتفاعا بنسبة ٠,٠٦٪. وقد تأثر التضخم المالي من تراجع أسعار موسمي، خاصة في أسعار الخضراوات والفواكه التي تراجعت في تشرين الثاني، منتصف الموسم، مقارنة بأسعار تشرين الأول في بدء الموسم الشتوي. وكما ذكر، فمنذ مطلع العام الجاري سجل التضخم ارتفاعا بنسبة ٠,٠٦٪، وفي الأشهر الـ ١٢ الأخيرة، ارتفع التضخم بنسبة ٠,٠٣٪، وهي نسب تبقى دون الحد الأدنى الذي فرضته السياسة الاقتصادية في العقدين الأخيرين، بأن يكون التضخم السنوي ما بين ١٪ إلى ٣٪. وحسب التوقعات، فإن التضخم في الشهر الأخير من هذا العام، كانون الأول الجاري، يتراوح ما بين صفر بالمئة إلى تراجع طفيف، ما يعني أن إجمالي التضخم سيكون دون الحد الأدنى.

وهناك جدل حول حقيقة تركيبة سلة المشتريات التي على أساسها يتم احتساب التضخم، وهي لا تأخذ بعين الاعتبار شكل مصروف العائلات الفقيرة، التي تشعر بارتفاع كلفة المعيشة، رغم بيانات التضخم التي هي منذ ٦ سنوات دون الحد الأدنى المطلوب الذي تطلبه السياسة الاقتصادية.

من ناحية أخرى، فإن أسعار البيوت سجلت في شهر تشرين الأول الماضي ارتفاعا بنسبة ٠,٠٦٪، وفي الأشهر الـ ١٢ الأخيرة التي سبقت تشرين الأول، ارتفعت أسعار البيوت بنسبة ٠,٢٦٪، ويشار الى أن أسعار البيوت لم تحتسب ضمن سلة مشتريات العائلة، وبدا معها تدخل مصروفات البيت، من صيانة وأثاث وغيرها.

العبء الضريبي في إسرائيل (٣١٪)

تبين من تقرير جديد لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن العبء الضريبي في إسرائيل انخفض قليلا في العام ٢٠١٨، ويات عند نسبة (٣١٪)، بعد أن كان في العام ٢٠١٧ في حدود ٣٢,٧٪. وبحسب التقرير، فإن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية هما الدولتان الوحيدتان اللتان سجل فيهما العبء الضريبي تراجعا، وبموجب التقرير، فإن في الولايات المتحدة، كان الانخفاض حاداً إلى حد ما، ٠,٤٪، وهذا يعود إلى التعديلات الضريبية التي أقرها دونالد ترامب، أما في إسرائيل، فكان الانخفاض ضئيلاً (حوالي ٠,٠٠٪)، ويرجع ذلك جزئياً إلى الجباية الضريبية الاستثنائية في عام ٢٠١٧، بسبب ضريبة الأرباح الموزعة في ذلك العام، بالإضافة إلى التخفيضات الضريبية الأخرى، مثل الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات على بعض المنتجات. وورد في التقرير أنه بعد ركود عائدات الضرائب ونمو الناتج المحلي الإجمالي المعاكس، عاد العبء الضريبي في إسرائيل إلى مستواه قبل عامين، (٣١٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وفقاً لبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وفي عام ٢٠١٧ كان العبء الضريبي أعلى، ٣٢,٧٪.

ويشير تقرير منظمة OECD إلى أن الضرائب بمعنى واسع، كإيرادات حكومية عامة، وبالتالي فإن العبء الضريبي المحسوب فيه يشمل، ضمن أمور أخرى، مدفوعات المخصصات الاجتماعية، والضرائب المحلية (للضرائب البلدية) والضرائب الإقليمية، في البلدان التي توجد فيها حكومة إقليمية، والضرائب الأخرى، ولا يمارس ذلك في إسرائيل أو يمارس بطريقة أخرى، مثل ضرائب الميراث والممتلكات.

ويقول التقرير إن متوسط العبء الضريبي في باقي دول منظمة OECD دون تغيير تقريبا في عام ٢٠١٨-٢٠١٣، ٣٤,٣٪. ويبدو أن هذا قد وصل إلى اتجاه استمر عقدا من الزمان يتمثل في زيادة متوسط العبء الضريبي في بلدان المؤسسات بعد الأزمة الاقتصادية العالمية. وفي عام ٢٠١٨ من ٣٢٪ إلى ٤٠٪. وتم قياس العبء الضريبي الأعلى بين دول المنظمة في فرنسا في عام ٢٠١٨ (٤٦٪)، وأدنى معدل كان في المكسيك (١٦,٦٪). وانخفض العبء الضريبي في إسرائيل، المحسوب كإجمالي تحصيل الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حتى حوالي ١٠ سنوات، في أعقاب النمو الاقتصادي للاقتصاد وفضل سياسة الحكومة، التي دعت إلى خفض معدلات ضريبة الدخل وضريبة الشركات، ومنذ عام ٢٠٠٩، كان العبء الضريبي في إسرائيل زيادة معتدلة ومع ذلك، فإن العبء الضريبي ما يزال أقل من متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بينما في العام ٢٠٠٠ كان العبء الضريبي في إسرائيل (٣٤,٣٪)، في حين أن المتوسط في دول OECD كان (٣٣,٣٪). ولا يتأثر العبء الضريبي بالسياسة الحكومية فقط، ففي عام ٢٠١٨، على سبيل المثال، تم تخفيض معدل الضريبة على الشركات في إسرائيل من ٢٤٪ إلى ٢٣٪، ولكن يتأثر أيضا بالتطورات الاقتصادية المحلية والعالمية، بما في ذلك الإيرادات الضريبية غير المتكررة، على بيع المثال بعد بيع الشركات الكبيرة، ودورة الأعمال، وتطورات مستوى الأجور، وتقلبات سوق رأس المال. كما يؤثر النمو الاقتصادي أيضا على تحصيل الضرائب، وعلى سبيل المثال الاستهلاك الخاص عادة ما يكون كثيف الضرائب.



عائق أمام مستقبل إسرائيل:

سياسة دمج الحريديم فشلت على جميع الجبهات!

منذ العام ٢٠١٥ فشلت سياسة دمج الحريديم المتمزتين في الجيش والتعليم العالي وسوق العمل والتوظيف* التحسن الذي حدث في السنوات السابقة، بسبب قرارات حكومة نتניהو الوحيدة التي كانت دون أحزاب الحريديم، توقف وحتى انعكس بعد أن أطاح نتنهاو بتلك الحكومة وأعاد الحريديم

فإذا كانت هناك زيادة في انخراط رجال الحريديم في سوق العمل بحلول عام ٢٠١٥، حتى وصلت النسبة في أحيان قليلة إلى أعلى من ٥٢٪، فإن الاتجاه قد انعكس. اليوم، نسبة انخراط الرجال الحريديم في سوق العمل هبطت إلى ٤٨٪، وهذا بالمقارنة مع حوالي ٨٧٪ بين الرجال اليهود من غير الحريديم. هذا التوجه القائم في مجتمع الحريديم، منذ عام ٢٠١٥، كان خط الفشل المستمر. وبدلاً من التكامل، هناك أقصاء ذاتي، وبدلاً من التقدم، هناك تكسة وابتعاد. وليس من قبيل الصدفة أن يحدث هذا الفشل في وقت واحد في جميع المناطق، وظ الصعد هو العام ٢٠١٥.

كان هذا هو العام الذي أطاح فيه رئيس الحكومة بنيامين نتنهاو بالحكومة الوحيدة التي ترأسها من دون أحزاب الحريديم، وكانت حكومة بالشراكة مع حزب «يوجد مستقبل»، برئاسة يائير لبيد. ووضعت تلك الحكومة سياسة حاولت دفع الحريديم إلى الانخراط في سوق العمل، ودراسة المواضيع الأساسية في المدارس، والتوقف عن العيش على حساب المخصصات الاجتماعية التي يتلقاها طلاب المعاهد الدينية.

وفي الوقت الذي بدأت فيه هذه الجهود تؤتي ثمارها، أطاح نتنهاو بالحكومة، وبعد انتخابات ٢٠١٥، شكل حكومة جديدة، بالتعاون مع أحزاب الحريديم، وجميع الخطوات التي أطلقتها حكومة نتنهاو، جنباً إلى جنب مع «يوجد مستقبل»، تم إلغاؤها بل واتخذت قرارات بعكسها، وعاد الحريديم لركوب الحصان السياسي، واستسلم لهم نتنهاو عن طيب خاطر، والنتيجة هي تغيير سلبي في الحوافز التي تشجع الحريديم على العمل، ولهذا رأينا التراجع في كل مجالات العمل والتعليم والتجند في الجيش. طبعاً من المستحيل الاستمرار في الاستسلام لإملاءات أحزاب الحريديم، لأن استسلامهم يؤدي إلى انسحاب دمج الحريديم في الاقتصاد والجيش، وفي نهاية المطاف على حساب المصلحة الوطنية. وإن الحريديم في طريقهم لأن يكونوا ٣٢٪ من السكان، وإذا لم ندمجهم لن يكونوا مستقبلي.

(عن «ذي ماركر»)

عدد الذين غادروا الحريدية، وما زالوا ضمن الاحصائيات في الجيش حوالي ١٥٪. الجيش متراح لتضخيم عدد المتجندين الحريديم، لإثبات أنه يحقق أهداف التجنيد التي حددتها الدولة. على أرض الواقع، لا يقتصر الأمر على تجنيد الحريديم فحسب، بل إن الزيادة في تجنيدهم تقريبا تعود إلى أولئك الذين يتخلون عن الدين. في جانب التعليم العالي، الصورة ليست أقل سوءاً. بعد ما يقرب من عقد من النشوة، بسبب الارتفاع الحاد في عدد الطلاب الحريديم، شهدت السنوات الثلاث الماضية لهما في أعدادهم، في العام ٢٠١٠، أطلق مجلس التعليم العالي برنامج السنة الأولى لتشجيع دمج الحريديم في الدراسات الأكاديمية. كان يُنظر إلى البرنامج الذي امتد لخمس سنوات على أنه تقدم كبير، فقد ارتفع عدد الطلاب المتدربين من ٦ آلاف طالب في عام ٢٠١٠ إلى ١١٥٠٠ طالب في عام ٢٠١٥. في نفس العام، شرع مجلس التعليم العالي ببرنامج مدته خمس سنوات، كان من المفترض أن يصل عدد الطلاب المتدربين فيه إلى ١٩ ألف بحلول عام ٢٠٢٢. ولكن هذا إن يحدث على ضوء الوضع القائم الآن. ففي السنوات الثلاث الأخيرة، توقف عدد الطلاب الحريديم عند حوالي ١١ ألف طالب، ولم يسجل أي ارتفاع.

علو على ذلك، فإن معظم الطلاب من الطالبات، رغم أنه من الواضح أن مشكلة الاندماج تقع على عاتق رجال الحريديم وليس نساء الحريديم، أسوأ من ذلك، فهذا الرقم لم يعد ذا صلة. ١١ ألفاً هو عدد الطلاب الذين يبدأون دراستهم في الأكاديمية، ولكن لاحقاً تصل نسبة التسرب بين الطلاب الرجال إلى ٤٦٪، وبين الطالبات من الحريديم إلى ٢٨٪، ما يعني أن عدد الخريجين هو أقل بكثير من الطلاب الذين يبدأون تعليمهم.

هذان الإخفاقان يؤديان إلى الأسوأ من ذلك: الاندماج في سوق العمل. فنفساء الحريديم يندمج في سوق العمل بشكل جيد، على الرغم من تدني الإنتاجية لديهم، والأجور المنخفضة، ولكن هذا ليس هو الحال بالنسبة للرجال الحريديم. فعلى الرغم من كل المحاولات التي بذلتها الدولة، فقد توقف اندماج رجال الحريديم في سوق العمل.

التحريض الوحشي ضدهم، والمجتمع العربي يتقدم في معدلات التعليم والتوظيف، فإن الوضع لدى الحريديم معكوس. وعملياً، لا يوجد اليوم خيار سوى الاعتراف بأن سياسة دمج الحريديم في المجتمع الإسرائيلي قد فشلت. لقد فشلت دولة إسرائيل فشلاً ذريعاً على الجبهات الرئيسية الثلاث، التي حاولت فيها النهوض بالحريديم خلال العقد الأخير: في أهداف التجنيد العسكري، في مجال التعليم العالي، والأسوأ من ذلك كله، الدمج في سوق العمل. ويركز الفشل على الرجال الحريديم، ففي حالة نساء الحريديم هناك نجاحات جزئية، وقد بدأ هذا بوضوح في العام ٢٠١٥. فإذا كان حتى ذلك العام تفاؤلاً بوجود رسم بياني للتقدم في دمج الرجال الحريديم على الجبهات الثلاث، فمنذ العام ٢٠١٥ تم استبدال التفاؤل بالتشاؤم، بسبب لجم التقدم وحتى التراجع، في العمل والتعليم، وفق البيانات المسجلة. وقد بات ذلك العام عام الصعد، وربما ليس بالمصدفة.

البيانات، على أي حال، غير حاسمة. ففي الأيام الأخيرة نشرت صحيفة هآرتس تسرباً للجيش الإسرائيلي بشأن بيانات تجنيد الحريديم في ٢٠١٨ (السنة المنتهية في حزيران)، وفقاً للنشر، بلغ عدد المتجندين الحريديم ٢٤٨٠ جندياً فقط - أي انخفاض بنسبة ٢٠٪ في عدد المتجندين مقارنة بعام ٢٠١٧ (٣٠٧٠)، وأقل بكثير من الهدف غير الرسمي المتمثل في ٣٣٥٠ من المتجندين الحريديم. (لاحقاً تم الكشف عن أن هذه الاحصائيات يتم تزيفها إلى الأعلى منذ العام ٢٠١١-المرر).

نظراً لأن الجيش الإسرائيلي يخفي بيانات تجنيد الحريديم، ربما بسبب إخفاقه في التجنيد، خشية أن يتم استخدام الرقم سياسياً في الانتخابات والمصراعات الداخلية داخل الجيش، فمن غير الواضح مدى دقة هذا الرقم، والتقديرات التي وصلت إلى ذي ماركر كانت أعلى في عدد المتجندين، بينهم من ٢٧٠٠ إلى ٣٠٢٠. على أي حال، تشير جميع التقديرات إلى انخفاض عدد المتجندين، في حين نما التكاثر الطبيعي لدى الحريديم بنسبة ٤٪ سنوياً.

والأسوأ من ذلك، أن رقم عدد المتجندين الحريديم غير دقيق للغاية، لأنه يتضمن عدداً كبيراً من الذين خرجوا من جمهور الحريديم إلى التدين أقل أو حتى العلمانية. من المحتمل أن يكون

بقلم: ميراف أرلوروزوف

«عندما يفتتح موشيه غفني اجتماع اللجنة المالية ويشهد بأحمد الطيبي، الذي يغني ترنيمة للتائب موشيه غفني، فنحن نتحدث عن تعاون. إنه تعاون بين أعضاء الكنيست العرب والحريديم، إنه ائتلاف مناهض للصهيونية متناغم بين الكتلتين القائمة العربية هي طابور خامس، وللأسف، أصبحت أحزاب الحريديم مناهضة للصهيونية، بهذه الأقوال فسّر أفغدور ليرمان تأييده لحكومة وحدة، ومعارضته لأي إمكانية تشكيل حكومة أقلية، تستند على نواب كتلتي الحريديم.

حينما يعمل ليرمان لأجل مصالحه السياسية، فإنه لا يتوانى عن التحريض الوحشي، لبناء قوته من خلال خلق موجات من الكراهية ضد أكبر جمهوريين من بين الأقليات في المجتمع الإسرائيلي: الحريديم والعرب.

يمر خط واضح بين الكراهية للحريديم والكراهية للعرب، وفي كلتا الحالتين، إنها السياسة العنصرية والساخرة، هي التي تخلق أضراراً جسيمة للمجتمع الإسرائيلي، ونذكر أن مستقبل إسرائيل يعتمد على هاتين الأقليتين.

وفقاً للتوقعات الديموغرافية لمكتب الإحصاء المركزي، فإنه بحلول العام ٢٠٦٥ ستستقر نسبة العرب من بين السكان عند ١٩٪ (٢١٪ اليوم، وهذه نسبة تشمل القدس المحتلة ومرمقعات الجولان السوري المحتل-المرر) وستقفر حصة الحريديم إلى ٢٢٪ (١٢٪ اليوم)، وستشكل المجموعتان ما ٥١٪ من السكان. وهذا يعني أن الأغلبية التقليدية والعلمانية اليوم ستقلص إلى ٤٩٪ فقط. إن التحريض ضد كلتا الأقليتين، وتحديدهما كطابور خامس، أو معادية للصهيونية، يتناقض بشكل صارخ مع المصلحة الرسمية، ومن يتبع هذا النهج، فإنه يكون بحد ذاته طابوراً خامساً، لأنه يخزب بسباق توجيه مستقبل إسرائيل.

ومع ذلك، لا يمكن التقليل من أهمية قراءة ليرمان للخريطة السياسية والاجتماعية: فلدى إسرائيل بالفعل مشكلة خطيرة مع هاتين الأقليتين، وسياساتها تجاههما تثير أسئلة قاسية. وفي حين أنه في حالة العرب، هناك نجاحات جزئية (على الرغم من

٤٢٪ من العائلات الإسرائيلية تعيش على السحب الزائد من الحسابات البنكية!

٥٢٪ من العائلات التي لديها أولاد تعيش على المديونية الجارية مقابل ٣٠٪ من العائلات التي ليس لديها أولاد

التضخم المالي الطفيفة، وأحياناً التراجعية، وأيضاً بسبب ارتفاع قيمة الشيكال أمام الدولار، وبأقي عملات العالم. والفائدة الصفرية على برامج التوفير البنكية قائمة منذ ١١ عاماً، حينما بدأت البنوك المركزية في العالم بتخفيض الفائدة البنكية، بما فيها البنك المركزي الإسرائيلي، الذي خفض الفائدة الأساسية تدريجياً، من ٣,٧٥٪ في شهر آذار ٢٠٠٨، إلى ٠,٠١٪ في شهر شباط ٢٠١٥، واستمرت على هذه الحال لمدة ٤٥ شهراً، حتى ارتفعت قبل عام إلى ٠,٢٥٪. ولكن الفائدة على توفيرات البنوك هي أقرب إلى الصفر، فإذا كانت الفائدة على التوفيرات البنكية في العام ٢٠٠٤ في حدود ١٠٪ سنوياً، فإنها اليوم (٠,٠٠٪) أي واحد بالألف، تتبعها ضريبة بنسبة ٢٥٪ على أرباح الفائدة، وهذا عداً عن عمولات الإيداع والسحب، وبذلك فإنه لن تكون جدوى إطلاقاً لهذه التوفيرات، ولهذا يفضل الجمهور إبقاؤها في الحسابات الجارية.

ويقول التقرير إنه في العام ٢٠٠٤، كانت السيولة في الحسابات البنكية الجارية تعادل ١٥٪ من أموال وممتلكات الجمهور، أما في العام الجاري ٢٠١٩، فقد ارتفعت النسبة إلى ٨٥٪. وإذا كان في برامج التوفير البنكية في العام ٢٠٠٤ حوالي ٧٨ مليار شيكل، فإن قيمة التوفيرات البنكية في العام الجاري بلغت ٣٢٠ مليار شيكل فقط.

بطاقات الاعتماد، ثم شركات التأمين، على تقديم ديون، بشروط متنوعة، وفي فترات عديدة تكون منافسة شديدة على الفوائد البنكية، وهذا ما لعب دوراً في الارتفاع الحاد في ديون العائلات في السنوات الأخيرة، إلى جانب ارتفاع حجم القروض الإسكانية بفعل ارتفاع أسعار البيوت.

وكان العام الماضي، ٢٠١٨، قد شهد لهما في وتيرة ارتفاع ديون العائلات للاحتياجات الاستهلاكية، عند القروض الإسكانية، بنسبة ١,٠٦٪، مقارنة مع العام الذي سبق، ٢٠١٧، والذي ارتفع فيه حجم العائلات للاحتياجات الاستهلاكية، من ٢٠١٧ بنسبة ٥,٤٪. وبموجب تقرير بنك إسرائيل، فإن حجم ديون العائلات العام بما فيها القروض الإسكانية تجاوز حاجز ٥٥٧ مليار شيكل، ما يعادل ١٥٩ مليار دولار، ومن بينها ١٥٨ مليار شيكل، ما يعادل تقريباً ٤٥ مليار دولار، للاحتياجات الاستهلاكية، بما فيها السيارات. وبموازاة ذلك، قال تقرير لبنك إسرائيل صدر في الأونة الأخيرة، إنه في الحسابات الجارية في البنوك الإسرائيلية ٣٣٣ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٩٥ مليار دولار، فالجمهور يمتنع عن استثمار هذه الأموال في برامج التوفير البنكية، ولا حتى لأمد طويل، بسبب الفائدة البنكية الصفرية، التي تتبعها ضريبة بنسبة ٢٥٪ على الأرباح الهشّة، عدا العمولات، ما يعني أن لا جدوى من التوفيرات البنكية، وتعود الفائدة الصفرية على برامج التوفير لوتيرة

ويستدل من التقرير أن العائلات التي استخدمت الرهن العقاري، مقابل مديونيتها الجارية، بلغ معدل ديونها نصف مليون شيكل، وهو ما يعادل ١٤٣ ألف شيكل، وهذا ظهر أن نسبة العائلات المدينة مقابل رهن عقارات بلغت ٣١٪، مقابل نسبة ٤٪ من العائلات العربية، وهذا انعكاس لشكل ملكية البيوت والعقارات في المجتمع العربي، والتي نسبة عالية منها، تكون ملكية مشتركة داخل العائلة. في حين أن معدل مديونية العائلات التي ليس

لديها رهن عقاري بلغ حوالي ٩٦ ألف شيكل، حوالي ٢٧٥ ألف دولار، وهذه الديون، كما في حالة الرهن العقاري، ليست فقط في الحسابات البنكية الجارية، بل أيضاً في حسابات بطاقات الاعتماد الإسرائيلية، التي تتبعها أيضاً نمط المديونية في البطاقة، مع حجم اعتمادات كبير. وفي السنوات الأخيرة، تحولت مسألة ديون العائلات التي هاجس وبموازاة ذلك، في الأوساط الاقتصادية، وبشكل خاص في بنك إسرائيل المركزي الذي حذر مراراً ما أسماها «فقاعة الديون»، بحيث تصل إسرائيل إلى وضع تزداد فيها نسبة عدم احترام الالتزامات المالية، ما سيدرج أزمة مالية خطيرة في الاقتصاد، ويرى خبراء أن هذه الديون قد تشكل لاحقاً أزمة اقتصادية، في حال عادت الفائدة البنكية إلى تسارع الارتفاع، ففي السنوات القليلة الأخيرة، تعمل الكثير من المؤسسات المالية التجارية، وأولها البنوك وشركات

قال تقرير جديد لمكتب الإحصاء المركزي في ٤٢٪ من العائلات في إسرائيل تعيش على السحب الزائد في حساباتها البنكية الجارية في البنوك، وهو نمط قائم في عدد قليل جداً من دول العالم، بحيث يُسمح لأصحاب الرواتب بأن يكون حسابهم الجاري مديناً بشكل جار (مينوس) وفق قيود يضعها البنك بحسب قدرة العائلة أو الفرد على التسديد المستقبلي، وتفرض على «المينوس» فوائد بنكية.

ويقول التقرير إن ١٠ مليون عائلة، ما يعني ٤ ملايين نسمة، يعيشون على المديونية الجارية، عدا القروض العادية. وقد اتبعت الدراسة الاستقصائية، للسنة السادسة على التوالي، عينة ثابتة من حوالي ٤ آلاف أسرة مع حوالي ١٢ ألف شخص من ٥٢٪ من العائلات التي لديها أطفال تعيش على السحب الزائد، مقابل ٣٠٪ من العائلات التي ليس لديها أطفال.

ويتبين أن ٢٢٪ من العائلات كانت في العام الماضي في حالة مديونية جارية لمدة ١٠ أشهر وأكثر، و ١٠٪ من العائلات في حالة مديونية من ٣ إلى ٩ أشهر، وقالت ٢٦٪ من العائلات المديونة إنها تلقت على الأقل اتصالاً واحداً من البنك لترتيب الحساب البنكي، وكما يبدو بعد أن خرقت هذه العائلات حجم الاعتماد المحدد لها، وعادة تكون هذه العائلات في حالة مديونية مزمنة.

ملف خاص: ٣٠ عاماً على تأسيس «بتسيلم»

«بتسيلم» في ذكرى تأسيسها الـ٣٠:

لا يمكن إزالة الاحتلال بتوجيه المناشآت المهذبة إلى المحتل وإنما بالعزم والخطوات الدولية الحاسمة!

تحيي منظمة «بتسيلم» (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة) هذا الشهر ذكرى مرور

٣٠ عاماً على تأسيسها. وقالت المنظمة في بيان صادر عنها إن هناك أمور عدة

يتعلمها الإنسان خلال ثلاثين سنة من العمل. وأضافت: لقد تعلمنا المبادئ النبيلة والسامية التي تشكل أساس

عملنا؛ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينض على ما يلي: «يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في القيمة والحقوق. جميعهم قد وُهبوا فطنة العقل والضمير ومن هنا علينا أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء» وكذلك الآية التوراتية التي هي مصدر اسم منظمتنا «فخلق الله الإنسان على صورته. على صورة الله خلقه».

لكننا تعلمنا أيضاً أن هذه المبادئ «يصخ» خرقها عوضاً عن تطبيقها حين تنقض عليها كتائب من المحاميين الإسرائيليين فيفرضونها من مضمونها ويسوقونها للعالم

على أنّها «عدالة». تعلمنا أنه في المنطقة الواقعة بين النهر والبحر حكومة واحدة تسيطر على الأرض والسكان ولكن في معتقدنا أن من يستحق الحرية والمساواة هم الإسرائيليون

يمكن أن تكون سياسة حكومية رسمية.

تعلمنا إن الفلسطيني قد يخلد إلى النُوم ليلاً وينهض صباحاً ليجد جداراً قد نُصب بينه وبين مدينته. أن الفلسطيني قد يذهب للنُوم ليلاً ويفتح عينيه فجراً على جنود يقفون وسط غرفة نومه فوق رأسه ثمّ يامرونه بوقف أطفاله من نومهم. أن الفلسطينيين قد تستيقظ من نومها على صواريخ إسرائيلية تسحق منزلها وأسرته.

تعلمنا أنه لا قعر لحضيض الأخلاق وعمى البصيرة سوى قعر الجحيم وأنه حتى مقتل ٥٠٠ طفل في غرّة لا يثنّي إسرائيل عن ترداد شعهاها «لا أبرياء في غرّة» وأنهم جميعاً مخزبون - بمن في ذلك الأطفال. تعلمنا أنه يمكنهم إطلاق النار على - تعلمنا أنه يمكن استغلال مبادئ السلام لأجل مواصلة الاستيطان والنهب والنسب والهدم. تعلمنا أن الحديث عن «العملية السلمية» ضريبة كلامية يجب أن يدفعها الجميع.

لكن ماذا عن الهوة السحيقة ما بين الأقوال اللانهائية عن هذه العملية والوقائع على الأرض؟ نحن تعلمنا أن مطالب

العدالة والحقوق والمساواة أهم وأولى بكثير من النقاش حول عدد الدول يصح أن تقوم على هذه الأرض.

تعلمنا أن العالم لن يوقف إسرائيل عمّا فعله إذا فعلت ذلك بما يكفي من التدرج وإذا صاحت «أمن» و«السامية» عدداً كافياً من المرات.

وتابع البيان: لكن كانت هناك أمور أخرى تعلمناها:

تعلمنا أن الفلسطينيين متشبثون بالحياة وتمسكون بالأرض ضدّ كل الاحتمالات وزعم ممارسات جميع أجهزة الدولة ضدّهم وأنهم سيظلون هكذا.

تعلمنا أيضاً أن توفنا الإنساني للعدالة لم يخبّ ولن يخبو حتى بعد إدراك انعدام فرص تحقيق العدالة عبر أجهزة التحقيق والقضاء الإسرائيلية. تعلمنا أن إسرائيل تستطيع محاولة طمس الحقائق وإسكات النُقد ولكن أيضاً أن ما تصرخ به الوقائع لا يمكن احتجازه في المطر.

تعلمنا أن الضحوة والاعتراف بالواقع آتيان لا محالة مهما تأخراً وأنه قد حتما اليوم الذي سيدرك فيه العالم بأن الاحتلال لا يمكن إزالته بتوجيه المناشآت المهذبة إلى

العنف وطمسه.. «دي. إن. إيه» الاحتلال الإسرائيلي!

«العنف وطمسه سلسلتان تتضافران سويّة لتشكّلا معاً الحمض النوويّ المكوّن للاحتلال الإسرائيلي. ها هُما أمامكم من خلال ثلاثين حالة، حالة واحدة من كل عام منذ إقامة «بتسيلم» في ١٩٨٩. ثلاثون حالة هي غيض من فيض آلاف الحالات»

برصاصهم وهي داخل سيارتها (تمّ إغلاق الملفّ بعد النظر في نتائج التحقيق الميدانيّ). كانت ثروت قد أوصت ببيع سيارتها بعد وفاتها والتبرّع بثمنها للمستشفى الأهلي ولكن سيارتها حُرقت.

في عام ٢٠١٩ بلغ محمود عوض سنّ الـ١٦. قبل ذلك بستّ سنوات في عام ٢٠١٣ قُتل أخوه سمير وهو في الـ١٦ بنيران جنود عند جدار الفصل قرب بدرس. أحمد عوض - والد محمود وسمير وهو أب الـ١٣ ابناً - أصبح عاطلاً عن العمل بعد أن شحِب منه تصريح العمل داخل إسرائيل في أعقاب مقتل ابنه (قُدّمت ضدّ جنديين متورطين في الحادثة لائحة اتهام ب«التسرع والإهمال في استخدام السلاح» وتمّ إلغاؤها بعد ستّين ونصف السنة). لقد كرز أحمد حياته لتوثيق وكشف انتهاكات الاحتلال وفاءً لروح ابنه وأرواح جميع ضحايا الظلم من أبناء الشعب الفلسطيني.

قبل هذه الحادثة بستّ سنوات وقرب جدار آخر شرقيّ دير البلح في قطاع غرّة قُتل مهراّن أبو نصير فتى في الـ١٦ من عمره وأصيب صديقه. أراد الثلاثة التخلص من بؤس الحياة في قطاع غرّة والبحث عن عمل في إسرائيل (أُغلق الملفّ بعد فحص وجهة نظر الجهات العسكرية). والد مهراّن يذكر كم كان ابنه البكر فتى هادئاً ومحبباً.

وُلد عطا عيسى من نعلين بتيم الأب. في العام ١٩٩٦ قتل جنود والده عطا الله (أوعز وكيل عام النيابة العسكرية بإغلاق ملفّ التحقيق) حين كانت والدته هناك حاملاً في شهرها الخامس. مضت على ذلك ٢٣ سنة. هناك عميرة اليوم أرملة في الـ٥٦ من عمرها. تتحدث بألم من انهيار ما بعد مقتل الأب وعن تربية الأولاد في غياب والده.

العام ١٩٩٦ كان أيضاً العام الذي حكم فيه على أربعة جنود جزءاً من حادثة أخرى بدفع غرامة أغرة واحدة، عقاباً لهم على «مخالفة التعليمات المعمول بها في الجيش». تمّ إلغاء هذا الحكم بعد الاستئناف عليه وبدلاً منه حكم على الجنود بالسجن لمدة شهر واحد مع وقف التنفيذ لمدة سنة. نقول جهاد والدة مضي ثلاث سنوات على قتلهم إياب العملة من قبلان حين كان عادياً إلى قريته في سيارة مع أصدقائه. والد إيساد ووالدته لم يتجاوزا صدمة مقتله حتى اليوم.

العام ٢٠١٦: محمد الطباخي من الرّزام هو والد محيي الذين الطباخي الذي قتلته عناصر من شرطة حرس الحدود وهو في الـ١٠ من عمره. بعد مضي سنة على مقتل محيي ظل والده يتناديه حين يريد شيئاً من أولاده.

العام ٢٠١٧: براء كنعان من النبي صالح كان في الـ١٤ من عمره حين أوقفه جنود ونكلوا به طوال ساعات. كان براء وثاقاً بأنّهم سيقتلونه لحدّ الجنود قال له «الآن سوف أطلق عليك النار» وكان براء وعيناه معصوبتان قد سمع صوت خرطشة السلاح ترك براء في ساعته متأخّراً من الليل وعاد إلى منزله بعد أن وجده عابر سبيل. يقول والده في إفادته إن احتجاز ابنه والتكيل به قد ولذا فيه الإرادة لمواصلة مناهضة الاحتلال. بعد مضي سنة واحدة اعتقل براء مرة أخرى وحُكم عليه بالسجن مدة ١٤ شهراً. العام ٢٠١٨: علاء الذاللي من رفح كان في الـ٢٠ من عمره حين أصيب برصاص جنود. علاء عضو منتخب الدزاجين الفلسطينيين ولم يحظ بأبدأ بالمشاركة في سياق دراجات خارج قطاع غرّة بسبب الحصار. كان علاء قد وصل إلى مظاهرة يَوم الأرض على دراجته وأطلقت النارُ عن بعد على ساقه اليمنى. رفضت إسرائيل السماح له بالخروج من القطاع لتلقّي العلاج في مستشفى في رام الله فأضطرّ الأطباء في القطاع لبتّر ساقه. إنّه يحلم اليوم بسباق اصطغاعية متطورة.

في العام ٢٠١٦ قُزت «بتسيلم» بعد تجربة ٢٥ عاماً ومئات الملفات وقف التعاون مع جهاز الطمس. منذ ذلك الحين لم تتوجّه إلى السلطات الإسرائيلية بطلب التحقيق في أحداث قُتل أو أصيب فيها فلسطينيون من المناطق المحتلة.

« حجابي العاد هو مدير عام منظمة «بتسيلم». كل ما ورد اعلاه مصدره أرشيف المنظمة. وهو نتاج عمل طواقمها منذ العام ١٩٨٩.

بعد في عام ٢٠٠٤ (١٠٨) لم يجد وكيل عام النيابة العسكرية ما يستدعي الإيعاز للشرطة العسكرية بفتح تحقيق») قرّرت ابينة بيان حجازي المقيمة في رفح أن تعمل بصحبة والدها المرحوم الدكتور سمير حجازي فتسجّلت للدراسة في كلية الطب. قبل ذلك بخمس سنوات في مكان آخر في قطاع غرّة جنود آخرون يطلقون نيرانهم. هذه المرة على صيادين (لم نجد ما يستدعي الإيعاز بإجراء تحقيق).) سعيد البردويل ومحمد الشريف المقيمان في مخيم خانينوس لللاجئين كانا على متن قارب صيد لهما وأصيبا بنيران الجنود. «لم يطلبوا شيئاً ولم يقولوا أي شيء حتى أنهم لم يشتمونا. فقط أطلقوا الرصاص علينا».

لكنهم شتموا مدحت الشويكي وهم يشبعونه ضرباً. في عام ٢٠٠٠ كان مدحت في الـ٣٢ من عمره حين ارتأى جنديّ أنه يتووقع: «الضرب المبرح الذي تعرض له مدحت استدعى معالجته في المستشفى - بعد ساعات على ضربه وهناك هذه عناصر الشرطة باعتقاله (قررت الماشح- وحدة التحقيق مع عناصر الشرطة -عدم محاكمة الشرطي لعدم كفاية الأدلة)» وبقيت الندوب في الجسد والنفس التي استوطنها الاكتئاب.١٩ عاماً تمت على ذلك المساء الضيفي عند الإشارات الضوئية في التلة الفرنسية إذ خلال ثانية واحدة تغَيّر الضوء الأخضر واستبدل الأحمر وتغيرت معه إلى الأب حياة محمد الذي اكتسب بذلك هذه الحكمة: «لا ثقة لدي بأي جهاز يزعم أنه يريد إنصاف الضحايا العرب الذين انتهكت حقوقهم».

ومزيد من الضرب: في عام ٢٠١٠ في أشكلون. شرطيّ يهاجم محمد دباسية من ترقوميا. أغمي على محمد في محطة الشرطة وأفاق في المستشفى. لقد فقد القدرة على الكلام وفقد الأمل في أنه سيتكلم من جديد. لكنه يتذكر لحظات لا تُنسى هي تلك التي استعاد فيها صوته («قرّنا إغلاق الملفّ لعدم وجود أدلة»).

وأيضاً: عام ٢٠١٢ في العيساوية في القدس الشرقية. عناصر شرطة يعتدون بالضرب على أمير درويش، طفل في الـ٩ من عمره، ويخلون بسبيله من محطة الشرطة بعد ساعتين. نقول جهاد والدة أمير إن طفولة ابنها تغيرت من بعد ذلك اليوم؛ اعتقالات أخرى واعتداءات وتنكيل (تعلمت العائلة من تجربتها أنه لا معنى من التوجّه بشكوى إلى وحدة التحقيقات لدى الشرطة العسكرية).

وبعد: مضت ٢٩ عاماً منذ أن تعرضت أمنة فنون للضرب على يد جنود في قرية بئير. هي تبلغ اليوم من العمر ٧٧ عاماً (لقد حوّلتنا طلبكم إلى وكيل نيابة منطقة المركز لكي ينظر فيه ويتقاضى الأمر). لا تزال أمنة تذكر إلى اليوم ما حدث لها. تقول: «الحياة تستمرّ رغم الآلام» وفي الوقت نفسه تتابع كل يوم أحداث قتل واعتداءات يرتكبها الجيش.

احتاجت عائلة يزن صافي من مخيم الجلزُون لللاجئين لتصاريح دخول إلى إسرائيل مرة تلو المرة كل نصف سنة طوال سنوات علاج ابنهم الفتى الذي احتاج لتكريب أسنان اصطناعية تتطلب من حين لآخر تعديلاً يتناسب مع نموّ جسده. أحياناً كان يسافر وحده لتلقّي العلاج بسبب رفض طلب التصريح الذي قدمه والداه. ابتدأت رحلة علاجات يزن في عام ٢٠٠٨ وهو في الـ١٣ من عمره بعد أن أطلق عليه جندي قبيلة غاز أمصاته في فمه (أُغلق ملفّ التحقيق بعد فحص وجهة نظر الجهات العسكرية). عندما بلغ يزن سنّ الـ١٨ توقف الجيش عن إصدار هذه التصاريح.

في عام ٢٠١١ كانت سلمى السواركة وهي من سكان جحر الديك في قطاع غرّة في الـ٧٤ من عمرها حين أطلق عليها جنود النار من داخل حدود إسرائيل عندما كانت ترعى اغنامها داخل قطاع غرّة (أرسل الملفّ لاستكمال التحقيق في وحدة التحقيقات لدى الشرطة العسكرية). في أعقاب إصابتها صارت سلمى تخاف الاقتراب من منطقة الشريط الحدودي. ومسةً أخرى قبل ؛ سنوات ولكن في الخليل هذه المرة: ثروت الشعراوي

كانت في الـ٧٣

من عمرها حين

قتلها جنود

دائماً «أنا قوي». لم يخطر بالبالها أبداً أنها ستعيش من دون ابنها البكر، فرحتها الأولى.

مريم أبو نجم تزملت من زوجها بلال في صيف ٢٠١٤. في الصيف الذي طال منزلها في مخيم جباليا لللاجئين قُتل أيضاً والد زوجها وجده وشقيقاه. قُتل ثلاثة آخرون من الجيران من بينهم الطفلة زهد (٣ أعوام) والفتاة شيماء (١٤ عاماً) (تمّ الاستهداف ضمن المحافظة على مبدأ التناسبية حيث أنه لدى اتخاذ قرار الهجوم كانت التقديرات أن حجم الضرر المتوقع لن يكون مبالغاً فيه نسبة إلى الفائدة العسكرية المتوقع كسبها منه). فوزية أبو نجم حامة مريم. أصيبت بجراح بليغة جراء قصف ٢٠١٤. وقبل ذلك بستّ سنوات عدة أثناء «جولة» قصف أخرى لقطاع شتّنها إسرائيل في ٢٠٠٨ قُصف منزل والدي فوزية وقُتل جزاهه ١١ من أفراد أسرته.

عودة إلى العام ١٩٩١ إلى العنقة الغربية إلى قرية بيت ربما. محمد البرغوثي شاب في الـ٣٢ من عمره يجلس عند مدخل منزله. يعني محمد قصورا عقلياً في أعقاب مرض التهاب السحايا الذي ألم به في طفولته. جاء جنود ولم يفز محمد من وجههم آنذاك لكنه اليوم في أعقاب الصدمة النفسية التي خلفها لديه (على ضوء ملاميسات الحادثة لم نجد أنه ينبغي الإيعاز باتخاذ إجراءات قضائية أيضاً كانت ضدّ الجنود وعليه فقد أُغلق ملفّ التحقيق) أصبح يلود بالفرار مذعوراً بمجزر سماعه عن وجود الجيش في القرية. بعد مضيّ سنوات ستّ وفي مكان آخر وفلسطيني آخر: مجموعة من عناصر شرطة حرس الحدود تعهدى على جمال سكر من مخيم الدهيشة لللاجئين (قررت إغلاق الملفّ حيث أننا رغم الجهد الذي بذلناه لم نتمكن للأسف من العثور على المشتبه به في ارتكاب المخالفة). جمال اليوم ما زال يذكر ما حدث وما زال يعاني أوجاعاً في ساقه ولكنه لم يحدث أولاده أبداً عن ذلك اليوم. لماذا؟ لكيلا يورثهم الحقد والغضب الذين يتأجّجان داخله.

«بتّ أكره الأعياد» تقول منى أبو محسن. لقد مضت ١٧ عاماً على مقتل ابنها نضال ولا تزال تذكر مقتله وكأنه حدث أمس وينقبض قلبها قبل مجيء كل عيد. في عام ٢٠٠٢ في بلدة طوباس استخدم جنود ابنها كدرع بشريّ (أظهر الفحص أن قادة القوّات في المكان لم يقدروا أن استعانتهم بالسيد أبو محسن سوف تعرض حياته للخطر). بعد ثلاث سنوات وفي القرية نفسها لكنها في هذه المرة شهز زاد أبو محسن التي ثكلت أصغر أبنائها صلاح الدين وهو في الـ١٤ من عمره. أراه الجنود قتيلاً بنيرانهم حين كان يلعب مع أصدقائه بمسدسات بلاستيكية (لم نعثر على رسالتكم). عندما سافرت شهز زاد إلى مكّة لاداء فريضة

الحج شاهدت رؤياً: رأت ابنها صلاح الدين يطوف حول الكعبة بملابس العيد التي كان يرتديها حين قُتل. كانت الطفلة هديل غبن من بيت لاهيا في قطاع غرّة تحب مشاهدة الرسوم المتحركة. عندما كانت في الـ٧ من عمرها سقطت قذيفة مدفعية إسرائيلية وسط صالون

عائشة أبو لبن والدة فريدة بلغت الـ٧٠ من عمرها. ثلاثون عاماً طواها الرّم منذ عام ١٩٨٩ حين قتل جنديّ ابنتها البالغة من العمر ١٣ عاماً ولكنها لن تنسى ذلك اليوم إلى الابد. (الناطق بلسان جيش إسرائيل: «لم تكن هناك علاقة بين موت الطفلة الدهيشة لللاجئين وهي عائدة إلى منزلها بعد أن شاركت في جنازة فتى آخر من المخيم أراه الجنود قتيلا في اليوم السابق ويندى ناصر القضاص (١٦ عاماً). ثلاثون عاماً وحكمة واحدة تلخّصها الأم المثالكة بالقول: «إن كان حاكمك ظالمك تشكي أمرك لمن؟».

بعد مضي ١٢ سنة في مخيم لاجئين آخر في الضفة الغربية

هذه المرة مخيم نور شمس - وطفلتان شقيقتان تصابان من قذيفة إسرائيلية وهما داخل منزلها: خان (١١ عاماً) وإيمان (٨ أعوام). والدتهما نجاه أبو شلعة خافت من الدبابات التي طوقت المخيم مثل جميع الأمهات. عندما اشتدّ إطلاق النار جمعت الأم أسرته في أكثر الأماكن أماناً في منزلهم: السراج المؤذي إلى السطح. وعندما سقطت القذيفة. (بعد فحص مجمل ملايبسات الحادثة تترّر أنه ليس هناك ما يدعوا وحدة التحقيقات في الشرطة العسكرية للتحقيق في الأمر). نُقلت إيمان إلى مستشفى في شرقيّ القدس لكن والدتها نجاه لم تتمكن من مرافقتها لأنه لم يكن في حوزتها تصريح دخول إلى إسرائيل. مضت بضعة أشهر وكان على الطفلة إيمان أن تخضع لعملية جراحية في الأذن لإزالة شظايا القذيفة على أن يرافقها والدها ولكن الوالد قُتل قبل موعد السفر إلى الأردن بأسابيع قليلة. أراه الجنود قتيلا بنيرانهم في حاجز عنبتا حين كان عادئاً من عمله.

قبل ذلك بتسع سنوات في خان يونس قتل جنود برصاصهم الطفل نعيم أبو أمنة. كان نعيم في الثالثة من عمره (تقرّر عدم اتخاذ إجراءات قضائية ضدّ من أطلقوا النار). بعد

مضي ٢٧ سنة تتذكر والدته اسمهان أن طفلها كان يقول لها

ها

قضايا وآراء

عن عالم يهودي قام بدور أقرب إلى دور النازي «جوزيف منغله» في خدمة الولايات المتحدة!

بقلم: تساح يوكيد

تعريف:

يطرح الصحافي الإسرائيلي المقيم في الولايات المتحدة تساح يوكيد في هذا المقال الذي نشرته صحيفة «هارتس» سؤالاً كالتالي: «كيف يمكن لعالم يهودي نشأ في بيت متدين، ورجل عائلة لديه أحلام في مهنة أكاديمية مرموقة، أن يصادق على نظام تعذيب وحشي ويوجهه ويشرف عليه؟»، ويستعرض كتابا عن هذه الشخصية اليهودية التي قامت بأفعال شديدة الشبه بالنازية في خدمة المخابرات الأميركية، وكل ذلك باسم التصدي لخطر وجودي على الأمن، وهي ربما من أكثر المقولات تردداً في إسرائيل أيضاً.

(المحرز)

لو لم يهرب والدها سيدني غوتليب من هاربانيا في مطلع القرن الماضي، فمن المحتمل أنه كان سينتهي حياته، مثل ملايين اليهود الأوروبيين الآخرين، في أحد معسكرات الإبادة التي أنشأتها ألمانيا النازية. لو تم إرساله إلى أوشفيتس، لكان ربما قد وقع في يد جوزيف منغله.

خلال الحرب العالمية الثانية، كان غوتليب مقيماً في مدينة نيويورك الهادئة والأمنة، حيث هاجر والدها، هذا لم يمنعه من تبني بعض ممارسات منغله التعديبية وحتى ضم بعض نفس الأطباء والعلماء الذين عملوا في خدمة الحزب النازي، إلى فريق العمل الذي شكله في وكالة المخابرات المركزية الأميركية (سي آي إيه). يقول الصحافي والباحث الأميركي ستيفن كينزر، مؤلف كتاب السيرة الذاتية Poisoner in Chief الذي أصدرته دار النشر هنري هولت:

«إن غوتليب هو بلا شك الشيء الأقرب إلى منغله في التاريخ الأميركي». لم يقم غوتليب، على عكس منغله، بتجاربه الوحشية في خدمة النظام النازي، بل انطلاقاً من الصلاحيات التي منحتها إياها أعلى المستويات في وكالة الاستخبارات الأميركية. لقد قام بتخدير، تشويش، كهرية وتعذيب الآلاف من لاجئي الحرب الأجانب والسجناء الأميركيين في سلسلة من التجارب الوحشية التي امتدت لأكثر من ٢٠ عاماً وأزهقت أرواح أبرياء.

وقد أدرج قسم من التجارب في مستشفيات وسجون في الولايات المتحدة، والقسم الآخر أدرج في منشآت اعتقال سرية خلف البحار في الخارج، وخصوصاً في ألمانيا واليابان والفلبين، حيث عمل بحرية ودونما خوف من الانكشاف، «كان بإمكان غوتليب أن يطلب من رؤسائه إرسال ١٠ أشخاص إليه لإخضاعهم لتجارب وكان يطلقاهم»، يقول كينزر، وهو مراسل سابق لصحيفة نيويورك تايمز لشؤون أميركا الجنوبية وألمانيا وتركيا ويعمل اليوم باحثاً كبيراً بمعهد واتسون للعلاقات الدولية بجامعة براون. ويتابع: «من كان هؤلاء الناس؟ أسرى حرب كوريون شماليون، أو علماء مختبرات سوفيت، أو لاجئون أبرياء بدون عائلات، اعتقدت وكالة الاستخبارات أن أحداً لن يشعر بقدتها عندما زرت ألمانيا للعمل على الكتاب، وصلت إلى المكان الذي وُجد فيه أول مركز اعتقال سري تابع للسي آي إيه، وذلك في منطقة معزولة خارج فرانكفورت. وقد شهد الأشخاص الذين يعيشتون عن مقربة من المكان على كيفية دفن السجناء الذين احتجزوا في منشأة غوتليب لاحقاً في الغابات المحاذية، التي تضم اليوم مباني سكنية ومراكز تسوق».

«تدمير الدماغ وتدمير وعي الإنسان وملة الفراغ الناتج!»

خدم غوتليب لمدة ٢٢ عاماً في وكالة المخابرات المركزية، معظمها كرئيس لقوة العمل الخاصة التي أقامتها الولايات المتحدة لفرض إنشاء «شروط أفكار» هي الأكبر والأكثر تطوراً في العالم. «كان لدى غوتليب هدفان رئيسيان»، يشرح كينزر، «الأول كان تدمير الدماغ وتدمير وعي الإنسان والثاني هو ملء الفراغ الناتج بواسطة خلق وعي جديد. لقد تمكن من تدمير الدماغ البشري، لكنه لم يحقق نجاحاً في المرحلة الثانية من البرنامج».

تجنّد غوتليب، وهو حامل شهادة دكتوراه في الكيمياء الحيوية من معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا، لوكالة الاستخبارات المركزية عام ١٩٥١. ويؤكد كينزر أنه «أول رجل جنديته الحكومة الأميركية على الإطلاق لإيجاد طرق للسيطرة على الدماغ البشري». وبعد ذلك بعامين، تم البدء بتنفيذ العملية التي سميت في البداية «الخرشوف» Artichoke وتم تغيير اسمها لاحقاً إلى MK-Ultra.

ويكتب كينزر في كتابه «في العام ١٩٥٣، أصبح «الخرشوف» أكثر المشاريع عنفاً وانتهاكاً تم تنفيذها على الإطلاق باسم الحكومة الأميركية»، ويقتبس مذكرة من وكالة المخابرات المركزية حيث تم تعريف مهمة الفريق الجديدة على النحو التالي: «بحث تأثير المندردات والعقاقير على السيطرة على الأنا البشرية وعلى النشاط الإرادي ودراسة ما إذا

نفسها!».

بقلم: حاييم شدمي

تعريف:

يتناول الصحافي الاستقصائي حاييم شدمي في هذا المقال المنشور في موقع «زمان إسرائيل» الحملة التي يصفها بالكارثية والتي تقوم بها الحكومة الاسرائيلية ممثلة بوزارة الشؤون الاستراتيجية ضد كل منظمة أو شخص ينشط ضمن حملة المقاطعة، وذلك بواسطة التعاقد مع شركات في العالم يختلط تمويلها وتشغيلها بتمويل جهات سياسية إسرائيلية داخلية، وسط التستر على معلومات من حق الجمهور معرفتها.

(المحرز)

انضمت عملية جديدة في السنوات الأخيرة الى عمليات إسرائيل الغامضة والمحاطة بالسرية. إسرائيل تقوم سرا بتمويل مكاتب محاماة في جميع أنحاء العالم لمحاربة الناشطين والأنشطة التي تشمل دعوة لمقاطعة إسرائيل من قبل مواطنين أوروبيين ومنظمات غير حكومية في أوروبا (ما يعرف باسم نشاط BDS).

على مذبح السرية الإسرائيلية، يمكن أيضاً التضحية بالحقيقة. وتُظهر التجربة أنه عندما يتم تعريف شيء ما في إسرائيل بأنه «سري»، غالباً ما يتبين أنه يسعى إلى إخفاء شيء أعرق وراءه، ظلامي، على وجه الدقة. وتهدف السرية إلى التستر على حدوث جنون عام والمساعدة على تبييض جرائم، والوزارة الحكومية المعنية بالشؤون الاستراتيجية والدعاية التي يتزاسها الوزير غلعاد إردان وصلت حتى حد تعريف منظمات ونشطاء المقاطعة على أنهم «شبكة حمراء».

البرهان على وجهة نظر الدولة يتجلى في رد وزارة العدل على التماس قدم في آب الماضي لمحكمة الشؤون الإدارية، في التماس قدمه المحامي إيتاي ماك طلب من المحكمة أن تصدر تعليمات إلى وزارة العدل ووزارة الشؤون الإستراتيجية للكشف عن معلومات حول هوية شركات المحاماة الدولية التي تعاقدت معها الدولة في صراعها ضد نشاط المقاطعة بالإضافة إلى طبيعة الخدمة التي تقدمها هذه المكاتب إلى إسرائيل.

ويتضح من الالتماس، أنه في حين ردت وزارة الشؤون الإستراتيجية على طلب الملتسمين في نطاق قانون حرية المعلومات، بأنها ليست شريكة في ارتباط مع «أطراف أجنبية»، فإن وثائق وزارة العدل كشفت أن المحامين الأجانب الذين تم تجنيدهم لمشروع لمحاربة مقاطعة إسرائيل «تقودهم وزارة الشؤون الاستراتيجية بمرافقة مشورة قانونية من وزارة العدل».

بالإضافة إلى ذلك، شارك مدير عام وزارة الشؤون الإستراتيجية شخصياً في المصادقة على مكاتب المحاماة التي ارتبطت باتفاقات معها وزارة العدل. بالطبع، يجب النظر إلى هذا الخداع في سياق أوسع: في حين أن الحكومة الإسرائيلية شنت معركة جماهيرية بقيادة وزارة العدل ووزارة العدل السابقة أيليت شاكيد لسن تشريعات في الكنيست تطلب بفرض شفافية متزايدة على التمويل الأجنبي الذي تتلقاه منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل - فإنها تشارك بنفسها في تمويل سري من قبل كيانات أجنبية.

ليس هذا هو الأمر الوحيد المرح الذي كشف عنه التماس ماك، فقد اتضح أنه استجابة لطلب المعلومات وفقاً لقانون حرية المعلومات، قررت وزارة العدل إخفاء جزء من «عقد مع مكاتب محاماة وخبراء قانونيين في الخارج» لأسباب تتعلق بالخشية من الإضرار بالعلاقات الخارجية. لكن في الرد على الالتماس، تراجعت وزارة العدل عن ردها بعد أن أصبح واضحاً أن هذه المعلومات قد سبق الإعلان عنها للجمهور بقرار حكومي علني.

كذلك تبين أنه على الرغم من زعم وزارة العدل أنها، بطبيعتها القضائية، يمكن الاعتماد عليها ولا حاجة لوجود رقابة عامة على أنشطتها في هذا الشأن، فقد تم استبدال أحد مكاتب المحاماة التي اختارتها الوزارة للمشروع بسبب شبهات بوجود تضارب للمصالح.

الجنون وتشويه الوعي

تأسست وزارة الشؤون الاستراتيجية والدعاية العام ٢٠٠٧

ومنذ ذلك الوقت أغلقت وأعيد تأسيسها عدة مرات، مما قد يشير إلى درجة احتياجها الحقيقية.

ولقد قالت عضو الكنيست ستاف شافير متحدثة أمام لجنة الشفافية بالكنيست في آب ٢٠١٦: «نحن بحاجة إلى إشراف برلماني وجماهيري وأن صناع القرار يعرفون أنهم سيكونون عرضة للمساءلة ولن ينقلوا مكاتب وصلاحيات وزارية من وزير إلى آخر كإداة تجارة سياسية دون أية علاقة للاحتياجات المهنية للدولة. لقد تم تأسيس وتفكيك الوزارة وتغيرت مجالات عملها بشكل دراماتيكي مع كل انتخابات».

ومزحت سيمافا كينين-جيل، المدير العام للوزارة وضابطة الرقابة العسكرية الرئيسية سابقاً، في الاجتماع: «خلاصة القول، إن دولة إسرائيل اليوم في رأي دول العالم هي دولة مصابة بالجدام... هدفنا هو أنه حتى عام ٢٠٢٥ لا يعود أحد ي طرح مسألة ما إذا كان لدولة إسرائيل الحق في الوجود».

تمثل هذه الأقوال خلاصة الجنون وتشويه الوعي، اللذين تم بسببهما تأسيس وزارة الشؤون الاستراتيجية على ما يبدو. إسرائيل «دولة مجذومة»، بسبب الاحتلال والفصل العنصري الأخذ في الظهور، بسبب اضطهاد مجموعات من السكان والانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان المتعارف عليها في نظام ديمقراطي، وبسبب عدم اعترافها بحق الآخرين التناطري في تقرير المصير ولا بحقهم في الوجود. لأن إسرائيل ليست تحت تهديد لحقها في الوجود؛ إذا أصرت على التصرف بالطريقة التي تعمل بها، فقد تكون هكذا في عام ٢٠٢٥، وحتى هذا أمر مشكوك فيه للغاية.

إن اختيار تعريف مدنيين ومنظمات غير حكومية في أوروبا على أنهم «عدو» وشبكة «حمراء»، هو أكثر من كونه اختياراً بائساً، فهو انعكاس لنفس الجنون. يقول ماك إنه اختيار يسترجع ذكريات سيئة عن الماضي ويذكر أنه على مدار عقود، قدمت إسرائيل مساعدة لديكتاتوريات في جميع أنحاء العالم لفرض ملاحقة واضطهاد «الحر» أو من يُشتبه في دعمهم لهم - من تشيلي بزعامة بينوشيه، الكونغو بزعامة موبوتو ونظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا وصولاً إلى ماركوس في الفلبين.

يوم إجراء البحث والنقاش في الكنيست، لم يكن لدى وزارة الشؤون الإستراتيجية موقع على شبكة الإنترنت، أي بعد حوالي عقد من تأسيسها. وهذه وزارة، بحكم تعريفها، من المفترض أن تستخدم أدوات إعلامية.

لقد طرح أمر وزارة الشؤون الاستراتيجية واهتمامها في تقرير مراقب الدولة للعام ٢٠١٥. «وستحى نهاية العام ٢٠١٥، كان هناك عدم وضوح بشأن تقسيم الصلاحيات والموارد بين وزارة الخارجية ووزارة الشؤون الاستراتيجية فيما يتعلق بتركيز معالجه القضية، والملخصات التي تم التوصل إليها في هذا المصدق بين الوزارتين في عام ٢٠١٢»، كما جاء في تقرير المراقب.

وفقاً لقرار الحكومة، تعاقدت وزارة الشؤون الاستراتيجية في عام ٢٠١٨، مع شركة «كيلع شلومو» لصالح «مشروع غير ربحي... لكي تعمل من أجل مكافحة زرع الشرعية». بموجب العقد، ستصوغ «كيلع شلومو» خطة عمل تخضع للموافقة عليها من قبل لجنة توجيه مشتركة وستعمل للعثور على شركاء إستراتيجيين لتمويل المبادرة والمشروعات، وكذلك أطراف ثالثة، من مهنيين «مع خبرة عالية المستوى وتجربة مثبتة في هذا المجال» و «تجنيد شركاء جدد وتشكيل علاقات جديدة».

٤٠ مليون شيكل سنوياً لوزارة حكومية مهمتها جمع تمويل أجنبي!

يصل المبلغ الإجمالي الذي خصصته الدولة لهذا العقد إلى ١٢٨ مليون شيكل على مدى ثلاث سنوات. بمعنى آخر، تخصص الدولة أكثر من ٤٠ مليون شيكل سنوياً لوزارة حكومية تتمثل مهمتها في جمع تمويل أجنبي للنشاط الذي تسعى هي نفسها للقيام به. هكذا يبدو الخلط ما بين الخصخصة والباب الدوار. سوف ينمو الفساد دائماً في مكان تسوده القيم المعطوبة وانعدام الأخلاق، سوف يتألفان معا لنشاط مشترك.

في أعقاب الارتباط بين الشركة ووزارة الشؤون الاستراتيجية، تقدم المحامي شاحر بن مثير في أيلول ٢٠١٨، بشكوى الى المستشار القانوني للحكومة أفيجاي مندلبليت، تقول الشكوى: «يتضح أن بعض الهيئات السياسية المشاركة في الحملات السياسية في إسرائيل - وبعض تلك

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

في غربة الوطن

تحرير: روضة كناعنة وإيزيس نصير

ترجمة: سلافة حجاوي

وزارة الشؤون الإستراتيجية ورحلات الأخطبوط المكارثية ضد حركة المقاطعة!

الحملات ذات سمات فاشية - تمول ميزانية الدولة ونشاط الحكومة، بطريقة تجعل تمويل الميزانية الأساسية لوزارة حكومية يجري من قبل جهات سياسية ذات مصالح سياسية في إسرائيل».

وكشف التقرير المالي لشركة «كيلع شلومو» للعام ٢٠١٧ أنه تنف خلف ميزانيته مؤسستان فقط؛ الأولى هي «الصندوق المركزي لإسرائيل»، والتي تبرعت بمبلغ مليون شيكل في عام ٢٠١٦ لحركة «إم ترنسو»، والمؤسسة الثانية «صندوق إسرائيلي واحد»، والتي تبرعت هي الأخرى لحركة «إم ترنسو».

لقد ضحك شاحر بن مثير عندما سئل هذا الأسبوع عن مصير شكواه. وقال «لا أتذكر ما إذا كان المستشار القانوني أو وزارة العدل قد ردا أصلاً، ولو ردا، ماذا جاء في ردهم، لكن المؤكد أنهما لم يفصلا شيئاً بشأن الشكوى».

بالمناسبة، الشخص الذي أسيس «كيلع شلومو» في العام ٢٠١٦ هو يوسيف كورفاسر، رئيس قسم الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية سابقاً. لكنه كان بين ٢٠١١ و٢٠١٦ مدير عام نفس الوزارة للشؤون الاستراتيجية. وبمناسبة الحديث عن الأبواب الدوارة، تم الكشف عن أن الوزير غلعاد إردان قد كرس العديد من الاجتماعات في عام ٢٠١٨ لإنشاء «كيلع شلومو»، والتي تعزف بأنها «شركة خاصة لصالح الجمهور».

خطر تشكّل «منحدر زلق» غير ديمقراطي من التستر والإخفاء والتوجه العسكري

عودة إلى توجه ماك إلى وزارتي العدل والشؤون الاستراتيجية للحصول على المعلومات، والإجراءات القانونية التي تم فتحها بعد رفض الوزارتين الاستجابة للطلب، فقد تم فرض رقابة على الوثائق التي قدمتها وزارة العدل إلى المحكمة لتجسيد ادعاءاتها، لكي تكون متاحة للقضاة فقط. ومع ذلك، وبسبب رقابة فضفاضة، كشفت الوثائق عن أن شركات المحاماة في العالم كانت مطالبة بتقديم تمثيل قانوني، وإعداد آراء قانونية وتقديم مشورة قانونية.

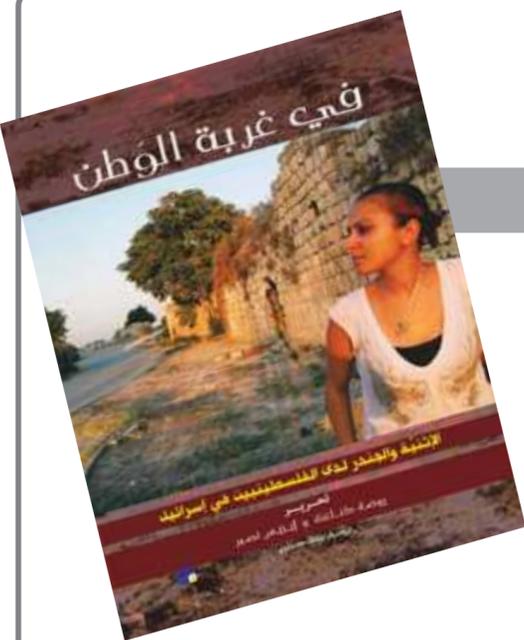
وفقاً لملك، وزارة العدل ملزمة بالشفافية تجاه الجمهور الإسرائيلي، الذي يحق له معرفة من الذي دفع له الدولة ملايين الشواكل وما هي الخدمة المقدمة مقابل ذلك. كان هناك أيضاً خطر تشكّل «منحدر زلق» غير ديمقراطي من التستر والإخفاء، والتوجه العسكري، والخلط بين تعريفات في وزارة العدل ووزارة الشؤون الاستراتيجية التي تقود المشروع. فقد كانت فاكين-جيل المذكورة وصفت سياسة اسرائيل في العالم بأنها «معركة عسكرية» وقارنت نشاطها بعملها في الجيش ضد الإرهاب. وأضافت أنها تستخدم في عملها مناهج عمل سلاح الجو في جمع المعلومات الاستخباراتية، الدعاية والهجوم.

المركباتية والفساد دائماً يسيران معاً. الوزارة الحكومية مدرجة في الميزانية. وترسل الوزارة أذرع لها خلف الحدود. وأولئك الذين يستمتعون بالمال العام لدافعي الضرائب هم غالباً دافعو الضرائب في بلدان أخرى. بعد ذلك أقيمت شركة مراقب عامة كان من المفترض أن تكون في الواقع أنبوبا، مقالوا فرعياً، لعمليات الوزارة في العالم. والنتيجة الفعلية هي أن الشركة تجعل الوزارة الحكومية فائضة عن الحاجة.

من قام بتأسيس الشركة «من أجل الصالح العام» هو الشخص الذي كان حتى ذلك الحين مدير الوزارة الحكومية، والذي شارك بوضع السياسة واتخاذ القرارات. أما بصفته مؤسس الشركة، فيشرف اليوم على تنفيذ نفس السياسة.

هذا هو جوهر أيديولوجية ننتياها الحقيقية وشركائه في رأسمالية الشركات العابرة للدول، تخفيف واستنزاف الديمقراطية والوزارات الحكومية من المضمون، بعد بضع سنوات، يقف الناس ويقولون، إذا كان الأمر كذلك، فلماذا أحتاج حتى إلى هذا المصنّب؟ نظام الصحة العامة، والتعليم، والجميع يعمل على هذا المبدأ، في وقت ما يقيمون وزارة حكومية كلها صفقات وهمية ووظيفتها الحفاظ على الروطة.

إن هذا الأخطبوط أعمى عن وعي الواقع، ويجب عليه أن يجعل الجمهور أعمى. والجمهور اللاواعي أعمى. ثم يرسل الأخطبوط الأذرع في رحلة حول العالم، هناك يؤجج ما ابتكره بنفسه ويجعل الجمهور الأعمى يعتقد أن هناك تهديداً يحاربه. والوزارة الحكومية تفني بالفرض منها. ووزارة الشؤون الاستراتيجية هي انعكاس تام للوعي والسياسة الإسرائيليةين.



المتهم بالفساد نتنياهو اختار بدقة المدعي العام عنواناً لممارسة تكتيك «الهجوم كأفضل أسلوب للدفاع»!



صورة تجمع مندبليت مع نتنياهو.

ضغط الواقع، وفقاً لما يقوله الجمهور، نعم أو لا، ولا يمكن تحديد مصير الشخص القانوني في صندوق الاقتراع، نتنياهو سارع لتلقف المقارنة واستخدامها وأعلن: «مصدوم من أن شاي نيتسان استخدم ضحايا اغتصاب لتبرير حملاته المهوسسة ضدي، يبدو أنه لا توجد حدود لمحاولة الإطاحة بحكومة اليكود تحت قيادتي، يجب على شاي نيتسان الاعتذار على الفور - وقبل كل شيء لضحايا جرائم الاغتصاب».

هذا الجؤ التراشقي بين المتهم نتنياهو وجهاز القضاء جعل فرائص اليمين الاستيطاني ترتعد من إمكانية فقدان السلطة وعرقلة مشاريعه التوسعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد خرج رئيس حزب «اليمين الجديد»، نفتالي بينيت، بدفاع علني مفصل عن نتنياهو في ضوء قضايا الفساد ضده، متهمها الجهاز القضائي «بمحاولة إسقاطه» لأسباب سياسية وترهيب قادة اليمين المستقبلين. ونقل موقع «تايمز أوف إسرائيل» منشور بينيت المطول على فيسبوك معتبراً أنه إعلان دعم نادر للسياسي من اليمين المتدين، الذي غالباً ما دخل في صدامات مع نتنياهو وعرض نفسه كبديل له وهاجمه في الماضي بسبب الجرائم المزعومة التي ارتكهاها.

وكتب بينيت «إذا نجح الجهاز القضائي بإسقاط نتنياهو ستكون هذه ضربة موجعة لكتلة اليمين بكاملها. زعيم اليمين الذي سيأتي من بعده سيكون عاجزاً وسيخشى من الإعلام والنظام القضائي. في أحلك أوقاته، قررت الدفاع عن رئيس الحكومة. نتنياهو ليس مثالياً، لكنه كان رئيس حكومة جيداً لدولة إسرائيل وأمنها. من اللحظة التي دخل فيها عالم السياسة قاموا بوضع علامة عليه. عناصر يسارية في الصحافة وفي الأوساط الأكاديمية وفي الثقافة والنظام القانوني حولوه إلى الرمز المطلق للشر. قد يكون الوقت قد حان أو لم يكن لاستبدال نتنياهو، ولكن حتى لو كان قد حان الوقت، يجب أن يتم ذلك من خلال تصويت الناخبين وليس من خلال لائحة اتهام. نتنياهو لم يأخذ أكياساً من النقود ولم يتم تحويل المال إلى حساباته المصرفية الشخصية. لقد حصل على تغطية أقل عدوانية بقليل من موقع والد، والكثير جداً من السيارات والشمانيات، وهذا بالفعل ليس بشيء مقبول، ولكنه ليس شيئاً يمكن بسببه الإطاحة برئيس حكومة.»

نيتسان رد الفعل العنيف ضد نظام إنفاذ القانون، عقب قرار توجيه لائحة اتهام ضد نتنياهو. وقال نيتسان في حفل افتتاح البرنامج التدريبي السنوي لنقابة المحامين «هناك حملة تدفعها جميع أنواع الأسباب تهدف فقط إلى نزع الثقة في مكتب المدعي العام. كل أسباب ذلك معروفة. يضربون النيابة بالمطرقة ثم يقولون إن ثقة الجمهور قد انخفضت. هناك قوى هائلة تبذل كل جهد ممكن لإلحاق الأذى بها. لقد دهشت عندما سمعت تهجمات وزير العدل أوحانا على مكتب المدعي العام.

كذلك، تحدث المستشار القانوني أفياحي مندبليت وقال: «أسمع التهديدات والأكاذيب والتشهير الذي لا أساس له - إنها صدمة. أسمع تعبيرات ليس لها مكان في الخطاب العام - موجّهة إلى نظام إنفاذ القانون، ونحو بعض كبار المسؤولين داخله. نيتسان هو موظف في خدمة جمهور مئة بالمئة، وهو رجل قانون ممتاز ورجل نزيه وصادق... المدعي العام للدولة هو خط الدفاع عن دولة إسرائيل ضد الجريمة الحكومية والفساد. بالطبع، هذا لا يعني أن مكتب المدعي العام خال من الأخطاء، أو أنه محصن من النقد. نحن لسنا خائفين من النقد، بشرط أن يكون نقداً محترماً وبنياً.»

«إذا نجحوا في سحق مكتب المدعي العام فكل شيء سوف ينهار»
في مقابلة تلفزيونية تعتبر نادرة، قال المدعي العام المنتهية ولايته: «أنا قلق للغاية من وجود العديد من العناصر التي ترغب في تدمير النظام. في رأبي، يرتبط تراجع ثقة الجمهور في النظام القضائي بالمسألة التي اخترنا التحقيق فيها وكذلك بكبار المسؤولين. الأسباب الرئيسية لسخط الجمهور هي الهجمات المستمرة وغير العادلة وغير الصحيحة. إذا نجحوا في سحق مكتب المدعي العام، لا سمح الله، فكل شيء سوف ينهار.»

نيتسان أورد مقارنة جرت عليه المزيد من النيران، إذ قال: «لنفترض أن هناك شخصية عامة اغتصبت، ويأتي قائل يقول ولكن غالبية الجمهور صوتت لها - ماذا يعني ذلك؟ هل نذهب إلى محاكمة الجمهور وإذا كان معظم الجمهور سيقول نعم نذهب إلى المحكمة، وإذا كان الجواب «لا» إذن لا؟ لا يمكننا اتخاذ قرارات قانونية في ظل

ضرورة «عدم التطوع للقفز في كل مصيدة يدفنها اليمين لمن وصفه كخصمه له، أو لعب دور المتآمرين في سيناريو «الانقلاب القانوني» من انتاج نتنياهو... في محاولة للهرب من رعب المحاكمة، نتنياهو حل حكومات وبكر موعد الانتخابات وأيد قانوناً يمنح تقديمه للمحاكمة وشكل كتلة حصانة، وهو انضم للكهانيين وعين وزراء وفقاً لقوة الكراهية التي أظهورها تجاه النظام الذي هم مسؤولون عنه. ولم نقل بعد أية كلمة عن الأعمال الواردة في لوائح الاتهام.»

أما شموئيل فاوست، المحرر في جريدة «مكور ريشون» اليمينية، فقد وفر سندا لمزاعم نتنياهو بقوله إن «الرياح في النيابة العامة تهب في اتجاه واحد بشكل أساسي. هذا هو انطباع الذين يكتفون في سراديب النيابة. وليس هناك الكثير من المحامين الذين سيحاولون قلب اتجاه الريح. لا توجد هنا مؤامرة، ولا محافل سرية، وإنما نتيجة طبيعية لمجموعة متجانسة الآراء وللضغط الاجتماعي، أحياناً حتى في اللاوعي.»

زميله في اليمين، زلمان شوفال، وهو دبلوماسي سابق، زعم في مقال نشرته «معاريف» ما يلي: «تحدثت مؤخرًا مع بعض رجال القانون الكبار، بمن فيهم من يعملون في الخدمة العامة، والذين لم يخفوا رأيهم في أن شيئاً ما مريض في سلوك النيابة العامة والشرطة في قضية رئيس الحكومة. وبالتالي فإن ثقة الجمهور في جهاز القضاء تضررت، مؤخرًا، ثقة الجمهور هي أولاً وقبل كل شيء عنصر معادل لسلوك الجهاز القضائي نفسه وفقاً للقواعد والمبادئ التي تناسب دوره حسب القانون وليس التسلل إلى مجالات أخرى. من واجبه، إذاً، أن ينظر إلى الداخل وأن يجري مراجعة عميقة لنفسه. كثير من الناس يعتقدون مثلاً أن الاتهامات ضد نتنياهو تتراوح بين غير المتماسكة وغير المبررة، ولكن توجد بالطبع أيضاً آراء أخرى. على أي حال، في الوضع الحالي من الأفضل ألا يصل الموضوع على الإطلاق إلى البحث القضائي وأن يحسم، إذا كان ينبغي أن يحسم على الإطلاق، بعد أن يعتزل رئيس الحكومة منصبه نهائياً، سواء نتيجة لقرار شخصي أم في أعقاب تغييرات في الساحة السياسية.»

مردخاي ليفمان، في مقال بموقع «نيوز-١٠»، اتهم نيتسان فيما يتعرض له، وكتب: لقد ترك شاي نيتسان كرسيه الفسح في وزارة العدل في القدس يوم الاثنين ١٦ كانون الأول ٢٠١٩ وخرج إلى شارع القدس صلاح الدين... لقد أصبح مكتب المدعي العام، على مر السنين، قوة قانونية قوية وفريدة من نوعها.

وأضاف أنه بعكس أي بلد آخر في العالم الديمقراطي حيث تضاعف تركيز السلطة من حيث صلاحيات المدعي العام، فقد قام نيتسان بتسريع سيرورة جعل كل شيء قابل للمقاضاة، من مدرسة رئيس المحكمة السابق أهرون باراك..

ويضيف: لقد تم ذلك عن طريق القبض المشدودة وبفظة ضد كل معارضة مدنية وغيرها (أيضاً من قبل خبراء قانون آخرين). في البداية، لم تكن لمقولة باراك أهمية كبيرة. لكن نيتسان والمدعيين السابقين، إلى جانب قضاة المحكمة العليا، أنتجوا مضموناً حقيقياً، وفي كثير من الحالات، أصبح التشريع نفسه مجرد توصية فقط، ولكن بعد ذلك جاء النظام القانوني وأعطى المقولة محتوى عملياً... إن حكم القضائيين شبه المطلق تقريباً، قد نما واكتمل أمام أعيننا. لقد أجتت هذه الانتقادات غضبا في جهاز النيابة. ونقل الصحافيان باروخ كرا وأفيغاد غليكمان من القناة ١٣ كيف هاجم المدعي العام

كتب هشام نفاع:

مطلع هذا الشهر سلم المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية أفياحي مندبليت، رئيس البرلمان (الكنيست) يولي إدلشتاين، لائحة الاتهام التي أوصى بتقديمها ضد نتنياهو، وأمهل الأخير ٣٠ يوماً للحصول على حصانة من لجان الكنيست لمواجهة المحاكمة. لوائح الاتهام تضمنت تهم تلقي الرشى والاحتيايل وخيانة الأمانة. هنا كان نتنياهو بحاجة إلى عدو محدد يطلق عليه مساهمه ونيرانه الرمزية، التي يبدو أن هناك من خشي داخل أجهزة الأمن الإسرائيلية من أن تتحول إلى رصاصات فعلية، فتقتز تعيين حارس شخصي من وحدة حراسة كبار الشخصيات التابعة لجهاز الأمن العام (شاباك)، للمدعي العام المنتهية ولايته، شاي نيتسان، الذي اختاره نتنياهو عنواناً محددًا لحملته التحريضية.

يائير لبيد، القيادي في حزب «كحول لفان»، وصم نتنياهو بالتحريض على العنف في جهوده لإدانة لوائح الاتهام، وقال: «لدى مندبليت حراسة شخصية. لدى المدعي العام في الدولة، شاي نيتسان، حراسة شخصية. لدى المدعية العامة للضرائب والجرائم الاقتصادية لبيات بن آري حراسة شخصية. إنهم يواجهون تهديدات بالقتل. لا شك في السبب، انه واضح. نتنياهو يحرض ضدهم. إنهم بحاجة إلى الحراسة، وإلا فإن شعبهم سيؤذيهم. هذا ما وصلنا إليه.»

نتنياهو كان مزحج في مؤتمر صحافي فور تقديم لوائح الاتهام ضده أنه يتعرض لانقلاب. أراد مخاطبة عناوينه السهلة باللغة الأكثر شعبية من خلال اللعب على وبالغرائز، في مقولة ضمنية مفادها «إن قبيلتنا في خطر..» وقال: «هذه محاولة انقلاب ضد رئيس حكومة.. لقد كرست حياتي من أجل الدولة. لقد حاربت من أجلها، وتعرضت للإصابات من أجلها. وأنا فخور جداً بذلك. لكن هذا يوم حزين. يجب أن يكون المرء أعمى حتى لا يرى أن شيئاً سيئاً يحدث في النظام القانوني. التحقيقات ملوثة بدوافع خفية»، وبعد أن انتقد التوقيت، دعا نتنياهو إلى التحقيق مع المحققين المسؤولين عن التحقيقات ضده. وحذد بدقة: «نحن بحاجة إلى التحقيق مع المحققين والنيابة العامة التي تطبخ هذه القضايا الموبوءة!»

أنصار نتنياهو فهموا الشيفرة، وانطلقت حملة مركزة مكثفة ضد المدعي العام شاي نيتسان. نظم «النتياهويون» مظاهرة لم يحضرها سوى مسؤولين اثنين من حزب اليكود، وقال أحد منظمها: «هناك أماكن يوجد فيها انقلاب عسكري ويعزل الجيش المسؤولين المنتخبين، وهناك أيضاً انقلاب قانوني يحدث بشكل علني أمام أعيننا، وهناك انتشرت اللاتفات والعتافات التي وصفت نيتسان بما يوصف به العرب واليسار عادة: خائن وطابور خامس!»

المدعي العام نيتسان قال في حفل خاص لمناسبة انتهاء ولايته: «من الطبيعي أن تكون مخطئين تماماً، لكن لنكن حذرين في عدم إراقة الطفل مع الماء. النقد الهادف للبناء - نعم؛ أما الهادف للتدمير - لا ولف لا. بالأمس، أنهيت ست سنوات في مكتب المدعي العام. عملت من أجل دولة إسرائيل، وعملت من أجل شعب إسرائيل بكل قوة وفخر. أحد أهداف المدعي العام هو محاربة الفساد العام. لقد تعرضنا لهجوم شديد من جانب مسؤولين حكوميين أقوياء، ولم نضع حواجز أمامنا وأنا متأكد من أننا لن نتوانى.»

المعلقة في «هآرتس» كارولينا لندسمان حذرت منتقدي نيتسان من

المدعي العام واجه هجوم نتنياهو بإبراز دوره في دعم قرارات تكريس الاحتلال وتعزيز سلطة الأمن!

والمفتش العام للشرطة اللذين أثرا على نتائج التحقيق كونهما يملكان مصالح سياسية واضحة، ومن ضمن الشبهات كذلك إخفاء معلومات حيوية عن أفراد عائلة الشهيد والراي العام حول مجرى التحقيق ونتائجه.»

أجاز وزير استعمال الاحتلال المواطنين الفلسطينيين كدروع بشرية أو كهائن
نظرت المحكمة العليا في تموز ٢٠٠٣ في التماس ضد استعمال الجيش الإسرائيلي للفلسطينيين كدروع بشرية أو كرهائن بواسطة ما يعرف باسم «إجراء الجار».

وطلب الملتمسون من المحكمة العليا إصدار أمر فوري يمنع فيه الجيش من استخدام المدنيين كدروع بشرية أو كرهائن. واستجابت المحكمة العليا في حينه وأصدرت أمراً احترازياً تمنع فيه الجيش من استعمال المواطنين الفلسطينيين كدروع بشرية أو كرهائن بواسطة «إجراء الجار». وبعد أن تم الكشف عن عدة حالات استخدم فيها الجيش الإسرائيلي الفلسطينيين المدنيين كدروع بشرية، تم التوجه للمحكمة العليا بمطلب تغريم الجيش والحكومة بعد أن قاموا بخرق أمر المحكمة.

المحامي شاي نيتسان ادعى باسم الجيش، أن الأخير لا يستخدم الفلسطينيين كدروع بشرية وإنما «يستعين» بهم «لكي يمنع المس في حياة الإنسان». وأضاف أنه وفقاً للأمر الجديد (الإنذار المسبق) يسمح للجيش الاستعانة بالمدنيين خلال العمليات العسكرية فقط إذا اعتبر الضابط المتواجد في المكان أن الاستعانة بالمدني لا تشكل خطراً على حياته وذلك بعد موافقة المدني الذي سيستخدمه الجيش في العملية العسكرية. وشدد على أن «الهدف من وراء هذه الإجراءات هو تقليص احتمال المس في المدنيين وفي الجنود.»

هذه هي الملامح «الأمنية» وهناك من يقول «القومية» للمدعي العام نيتسان الذي يرسمه نتنياهو بألوان يسارية لكنها سرعان ما تذوب وتتلاشى على أرض الواقع. فهذا وذاك في هذه الحالة في نفس الخندق، وإن اختلفت المصالح. الشخصية أو المؤسسية، بينهما في هذا المتفرق، ليس كخضعين بل كعمليتي مؤسستين.

في إدارة السلطات المختصة، ومن ضمنها النائب العام، وفحص شبهات وجود تضارب مصالح، الأخذ باعتبارات دخيلة والتشويش على مجرى التحقيق.

ضابط الشاباك الذي تولى التحقيق في حيثيات الجريمة بام الحيران أكد أن استشهاد أبو القيعان نابع من «فشل عملياتي لعناصر الشرطة»، وأن ضابط الشاباك أدلى بشهادة في قسم التحقيق مع عناصر الشرطة (ماحش) أكد خلالها أن الشهيد «لم ينفذ عملية دهس». وقد فند تصريح ضابط تحقيق الشاباك الادعاءات التي نشرها مكتب المدعي العام نيتسان في بيان صحافي بتاريخ ١٠،٥،٢٠١٨، والتي جاء فيها أنه لا يمكن التأكد من أن الشهيد دهس الشرطي عمداً أم لا.

تجاهل النائب العام، شاي نيتسان، في هذه القضية بقصد أو بغير قصد، تقرير ضابط الشاباك ولم يدرجه ضمن البيان الصحافي الذي صدر عن مكتبه. كذلك تبين أنه كانت هناك اعتبارات دخيلة أثرت على نتيجة التحقيق الذي أجراه المدعي العام، وأن التدخل جاء من قبل وزير الأمن الداخلي، غلعاد إردان، والمفتش العام للشرطة، روني الشيخ. وتبين أن إحدى الطبييات التابعات للشرطة تواجدت في المكان ولم تقدم أي مساعدة طبية للشهيد خلال الساعات التي مكث فيها مصاباً داخل سيارته. وجاء في الرسالة التي أرسلها مركز عدالة، أنه «يتضح من تسلسل الأحداث أعلاه، أنه علاوة على تجاهل أفراد عائلة الشهيد وطلبات تلقي مواد التحقيق وتحديثات حول تطوره، إذ كانوا يعرفونها بشكل مفاجئ من الصحافة، هنالك شبهات جديدة أن إدارة التحقيق احتوت على ثغرات كثيرة وغير قانونية.»

وتخللت رسالة مركز «عدالة» كذلك أن «هذه الثغرات تشير لوجود شبهات جديدة حول عرقلة مجرى التحقيق من قبل السلطات نفسها، والأخذ باعتبارات دخيلة بسبب تدخل جهات لها مصالح واضحة بالتحقيق، وشبهات حول نشر نتائج التحقيق من قبل النائب العام الذي تجاهل تماماً الأدلة المطروحة أمامه، وتشمل الشبهات كذلك وجود تضارب مصالح واضح لدى القائميين على التحقيق، وشبهات بتدخل وزير الأمن الداخلي

كذلك اتهم ما يسمى «مقربو شاي نيتسان» بتعريف الرأي العام بتاريخه العائلي وخلفيته اليمينية. المدعي العام يعرف أنه يخاطب جمهوراً يمينياً محافظاً، بعضه رجعي وعنصري، فاهتم بترتيب ديكور صورته بما يتلاءم مع ما يطلبه الجمهور، أو مع ما يرغب فيه الزبون؛ قيم العائلة الموحدة المتأزرة الكلاسيكية التي بالإضافة إلى وقعها العاطفي على المتلقي، فإنها تشكل وحدة من شيفرات نهج المحافظة المحسوب عادة على أوساط اليمين. العنصر الثاني في مخاطبة الرأي العام يميني الأهواء، هو قرض كلام المدعي وصنوف اللزب للأمن والعنف الرسمي الذي ينتجه. أنا لست يسارياً محبا للفرز، يقول نيتسان عملياً للجمهور، بل أنا مدع عام يحظ بإعجاب الشاباك، ومسؤول قضائي وفر الاسمنت القانوني المسلح لبناء الجدار والمشاريع الشبيهة به، هذا ما يستشف من أقواله في مقابلة أجرتها معه القناة التلفزيونية ١٢ قبل عشرة أيام.

مواقف نيتسان معادية لحقوق الفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر
بكلمات أخرى يحاول نيتسان مواجهة نتنياهو وتقويض حملته بواسطة تجاوزه من اليمين، بل التمترس على يمينه كصقر عسكري وأمني وسياسي، وبدلاً من أن يجري مراجعة وما يسمى حساب نفس، يستعرض هذا المسؤول القضائي عضلاته في داخل درعه المصفد المنقوش بنياشين بطولاته في شق الطرق لموبقات الاحتلال وتوسعه. وهنا، في سياق متصل بشكل وثيق، تذكر في هذا السياق لنيتسان مواقفه المعادية لحقوق الفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر...

ففي أعقاب نشر صحيفة «هآرتس» نتائج تحقيقات الشاباك في قضية استشهاد المرابي يعقوب أبو القيعان من قرية أم الحيران برصاص الشرطة عام ٢٠١٨، طالب مركز «عدالة» لحقوق المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، المستشار القانوني للحكومة، أفياحي مندبليت، بتلقي جميع مواد التحقيق في القضية، ومن ضمنها تقرير الشاباك وتقرير التشريع من معهد الطب الشرعي، وكذلك فتح تحقيق شامل من قبل جهة أو أشخاص مستقلين ومحايدين بدون تضارب مصالح، وأن تقوم هذه الجهة أو الأشخاص بالتحقيق

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقفاننا على اليوتيوب

You Tube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970

فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي